يسرع الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن خطواته لاختيار فريقه لإدارة المرحلة المقبلة، في وقت لا يبدو فيه ان الرئيس الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب مستعد للتسليم بسهولة، مع اتجاهه لرفع دعاوى قضائية بحجة حصول تزوير، لا يبدو انها ستغير من النتيجة المعلنة

ترامب يؤخر انطلاق المرحلة الانتقالية

دعاوى قضائية تمهيداً لخروج محترم... وبايدن يجهز فريقه

يعتزم ترامب تنظيم تجمعات لمؤيديه (Getty)

للحديث تتمة...

ترامب عبد الله صالح

زكريا احمد

أعادت التصريحات التي يكررها دونالد ترامب، منذ أيام، عن أنه الرئيس الشرعي الفائز في الانتخابات الأميركية، شريط الذكريات إلى «ترامب صغير» حكم اليمن 33 سنة. وبدلاً من إقراره بانتهاء عصره، لجأ لزرع الفتن والانقلابات، حتى قُتل وترك لشعبة لعنة قد تلاحقه 3 عقود.

في واشنطن، التاريخ يعيد نفسه. قال ترامب إنه سيوافق على انتقال سلس للسلطة عندما يتأكد من نزاهة الانتخابات، في تطابق مع مقولة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، التي أعلن فيها، عقب انتفاضة 2011، أنه مستعد للرحيل من السلطة لكن «على أسس سليمة، وسيسلمها إلى أيادٍ أمينة». لا أيادٍ مريضة وحاقدة وفاسدة». قال صالح للشارع المطالب برحيله «سنواجه التحدّي بالتحدّي». وها هو ترامب يكرر، من أميركا، الأسطوانة ذاتها لمن يقول إنه قد سقط بالانتخابات، ويصرخ بعبارات قذافية «هؤلاء الناس لصوص... أجهزة المدن الكبرى فاسدة... هذه انتخابات مسروقة». وربما في تغريدة قادمة يقول «من أنتم؟». حتى الآن، وبعد أيام من السقوط المدوي، لا يزال ترامب في المرحلة الأولى، وهي صعوبة التصديق بأنه لم يعد رئيساً. وبما أن العجرفة والاستهانة بالخصوم صفة مشتركة، فليس من المستبعد أن يكرر ترامب مقولة التحدي الشهيرة التي أطلقها ترامب اليمن، باللهجة العامية «لا قد خُلق ولم تنجبه أمه بعد من يقل لعلي عبد الله صالح يرحل»، أو «البيت الأبيض أبعد عليكم من عين الشمس».

جنون العظمة عند ترامب يقول إنه قرر الرحيل، لكن بالتقسيط، كما فعل شبيهه اليمني. ففي 2012، وعندما فقد الأمل بالحكم عقب انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً، ظل صالح يتمسك بصفة الرئيس، ويبعد التهاني إلى نظرائه بصيغة «بعث الرئيس علي صالح رئيس المؤتمر الشعبي برقية تهنئة»، كان الأهم عنده أن يظل رئيساً لأي كيان، ولو كان اتحاد نقابات النقل. وعلى مجلس الشيوخ تكليف ترامب برئاسة رابطة كرة الغولف للمحترفين، رغم أنه فاشل فيها.

من المبكر أن نتصور هرولة الولايات المتحدة نحو النموذج اليمني. لكن لا يزال هذا العام العجيب يخبئ لنا 50 يوماً مقبلة، ولا نريد أن نصحو يوماً وقد أصبحت العاصمة واشنطن تحت حصار مسلح وبوادر انقلاب، صالح من خلفه هادي ومن اليمنيين جميعاً.

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في موازاة تسريع الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن خطواته لاختيار فريقه للانتقال إلى البيت الأبيض في 20 يناير/كانون الثاني، الموعد القانوني لتسلمه السلطة، فإن الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب لا يزال مصراً على رفض التسليم بخسارته الانتخابات الرئاسية، عبر التوجه لرفع دعاوى قضائية بحجة حصول عمليات تزوير في الانتخابات، ودعم ذلك بتجمعات لأنصاره في مناطق مختلفة. ولا يبدو أن ترامب وفريقه سيسمحان بانتقال سلس للسلطة، وهو ما برزت أول مؤشراته برفض مديرة إدارة الخدمات العامة الأميركية، المشرفة على الممتلكات الاتحادية، إميلي مورفي، التوقيع على رسالة تسمح لفريق بايدن ببدء عمله رسمياً هذا الأسبوع، لتؤخر بذلك إجراءات البدء بالعملية الانتقالية. وإلى أن يحدث ذلك فإن العاملين في فريق بايدن لا يمكنهم دخول الوكالات الاتحادية أو الحصول على أموال اتحادية مخصصة للفترة الانتقالية. وبينما يدفع بعض الجمهوريين ترامب للاستمرار في المعركة، مثل السيناتور لينديسي غراهام الذي قال لشبكة «فوكس نيوز» الأحد مخاطباً ترامب «لا تتنازل عن أيّ شيء سيّدي الرئيس، حارب بقوة»، فإن وكالة «أسوشييتد برس» ذكرت أن ترامب يواجه ضغوطاً للتعاون مع فريق بايدن لضمان انتقال سلس للسلطة. وحث المجلس الاستشاري للمركز غير الحزبي للانتقال الرئاسي، إدارة ترامب على «البدء فوراً في عملية الانتقال بعد الانتخابات». وغرد جين بساكي، المساعد الانتقالي لبايدن الأحد قائلاً «الأمن القومي الأميركي والمصالح الاقتصادية تعتمد على إشارة الحكومة الفيدرالية بوضوح وبسرعة إلى أن حكومة الولايات المتحدة ستحترم إرادة الشعب الأميركي وتتخرط في انتقال سلس وسلمي للسلطة».

كما أن مسؤولين ديمقراطيين يراهنون على تعاون الجمهوريين معهم لتجنّب شلل المؤسسات. وقال السيناتور الديمقراطي جيمس كلايبرن لشبكة «سي أن أن»: «لا يهمني إذا اعترف ترامب بهزيمته أم لم يعترف، ما يهمني هو أن يساعدنا الحزب الجمهوري في الحفاظ على سلامة ديمقراطيتنا». وبدا أنّ السيناتور الجمهوري روي بلانت يمهّد الطريق لذلك، وقال لقناة «إيه بي سي»: «حان الوقت لأن يترك الرئيس محاميه يتحدّثون ويقدّمون حجّتهم إلى المحاكم والأميركيين، ثم يمكننا المضي قدماً».

في مقابل ذلك، يعتزم ترامب رفع سلسلة من الدعاوى القضائية، وفقاً لمحاميه رودي جولياني الذي قال إنّ لديه «الكثير من الأدلة» على حدوث تزوير انتخابي. وأضاف جولياني لشبكة «فوكس نيوز» إنّ فريق ترامب سيرفع دعوى قضائية في ولاية بنسلفانيا (أمس الاثنين) ضد مسؤولين «لانتهاكهم الحقوق المدنية وإجراء انتخابات غير عادلة وانتهاكهم قانون الولاية». وتابع «ستكون الدعوى الأولى في ولاية بنسلفانيا. والثانية ستكون إما ميشيغن أو جورجيا».

من جهته، أعلن المتحدث باسم حملة ترامب الانتخابية، تيم ميرتو، أن الرئيس المنتهية ولايته ينوي عقد لقاءات جماهيرية لحشد الدعم لمعركة الطعن في نتيجة الانتخابات. لكن ميرتو لم يحدد موعداً أو مكاناً لهذه اللقاءات. وأضاف أن ترامب سيسعى لدعم اتهاماته بحدوث تلاعب بالأصوات وذلك بتسليط الضوء على حالات تم فيها استخدام أصوات متوفين في الانتخابات. كما قال المدعون العامون الجمهوريون في لويزيانا وكنتاكي وميزوري واوكلاهوما إنهم سيستخدمون خطوات لمساعدة حملة ترامب في الطعن على الأسلوب الذي أدارت به ولاية بنسلفانيا فرز الأصوات البريدية. لكن وكالة «أسوشييتد برس» وغيرها من وسائل الإعلام الأميركية ذكرت نقلاً عن مسؤولين في حملة ترامب وحلفاء له أن الهدف من وراء الدعاوى القضائية ليس الحصول على أدلة داعمة على حصول احتيال، بل تزويد ترامب بنتيجة يمكن أن يتقبلها وتمنحه القدرة للقول إنّه لم يخسر انتخابات نزيهة، ولكن من دون تغيير النتيجة، وبالتالي منحه وسيلة للمغادرة بأفضل طريقة ممكنة، إضافة إلى إقناع قاعدة مؤيديه بالبقاء إلى جانبه.

ونقلت «واشنطن بوست» عن مسؤول كبير في الإدارة قوله: «يعلم معظم الناس أن الأمر انتهى، ولكن هناك بعض الرافضين... المستشارون يقاتلون علنا نيابة عن الرئيس لكنهم اعترفوا للآخرين بأن المعركة لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة».

في مقابل ذلك، بدأ بايدن الخطوات الأولى نحو الانتقال إلى البيت الأبيض في 20 يناير، وحصل ونائبته كامالا هاريس أمس على إحاطة مشتركة من فريقهما الاستشاري الانتقالي حول كورونا. بعدها أعلن بايدن تشكيل فريقه الاستشاري لمواجهة كورونا.

ونشر الموقع الإلكتروني الانتقالي لبايدن أربع أولويات سيعمل عليها الرئيس المنتخب: كورونا والتعافي الاقتصادي والمساواة العرقية والتغير المناخي. كما ذكرت قناة «أن بي سي» أن فريق بايدن حدد 4300 شخص محتملين للوظائف الفيدرالية البالغ عددها 4000.

وكشفت وكالة «رويترز» نقلاً عن مصادر مطلعة على خطط بايدن، أسماء بعض المساعدين الرئيسيين الذين سيعتمد عليهم بايدن، ومنهم رون كلين وستيف ريكيتي وبوريس ريد. ويُعتبر كلين من الاختيارات الأولى لبايدن لمنصب كبير موظفي البيت الأبيض. ومن المرشحين كذلك لتولي مناصب مرموقة سيدريك ريتشموند عضو الكونغرس عن لويزيانا، وإريك جارستي رئيس بلدية لوس أنجليس.

ويُتوقع أن يؤدي كبير الجراحين السابق فيفيك مينرتي دورا في الإدارة الجديدة. وبالنسبة لمنصب وزير الخزانة يرجح أن يرشح لشغله ليل بريندر عضوة مجلس محافظي الاحتياطي الاتحادي، وسارة بلوم راسكين الوكيلة السابقة لوزارة الخزانة. ومن المتوقع أن يستفيد بايدن كذلك من بعض مستشاريه الاقتصاديين ومنهم جايد برنستين وبن هاريس لمناصب اقتصادية مهمة. وبالنسبة للسياسة الخارجية، يعد أنتوني بلينكن، من المرشحين لتولي منصب مستشار الأمن القومي أو وزير الخارجية. ويبرز أيضا اسم جاك سوليفان لمنصب يتعلق بالسياسة الخارجية. وتعد سوزان رايس من أقوى المرشحين لمنصب وزيرة الخارجية. وتعد ميشيل فلورنوي المسؤولة السابقة البارزة في وزارة الدفاع من أقوى المرشحين لتولي الوزارة. ويبرز اسما مسؤولي المخابرات السابقين، مايكل موريل وأفريل هينز، كمنافسين رئيسيين لرئاسة المخابرات الوطنية أو وكالة المخابرات المركزية (سي. اي. إيه). ويدرس فريق بايدن تعيين مسؤول خاص بالمناخ والمرجح ترشيحه لهذا المنصب وزير الخارجية الأسبق جون كيري، وكذلك براين دين.

انقسام جمهوري

تتجه الأنظار إلى كيفية تعامل الحزب الجمهوري مع معركة دونالد ترامب القضائية، مع بروز انقسامات، فالرئيس الجمهوري السابق جورج بوش الابن أكد في بيان أنّ «النتيجة واضحة». كما هنأ عضوا مجلس الشيوخ الجمهوريان، ميت رومني وليزا موركوفسكي، بايدن بالفوز. وصرّح رومني بأنّ ترامب «سيقبل في النهاية، الأمر الذي لا مفر منه». واضاف انه يفضل ان يرى العالم رحيلا اكثر لياقة، لكن هذا ليس من طبيعة الرجل». فيما قال النائب الديمقراطي جيمس كليبرن إن الحزب الجمهوري لديه «مسؤولية» للمساعدة في إقناع ترامب بأن الوقت حان للاستسلام.

هافانا: أي رئيس إلا ترامب
كوبيو فلوريدا يخسرون ملهمهم

بالنسبة إلى الجزيرة الشيوعية الواقعة «على فم الولايات المتحدة» بحسب زعيمها الراحل فيدل كاسترو، فإن كوبا كانت سعيدة لانتهاء عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ومع أن خلفه جو بايدن يُعتبر شخصاً مجهولاً بالنسبة إلى غالبية السكان في كوبا، وكذلك بالنسبة إلى السياسة التي سينتهجها إزاءهم، لكنهم متأكدون من أمر واحد: أي رئيس أميركي سيكون أفضل من دونالد ترامب. مع أن ترامب حقق فوزاً كبيراً في ولاية فلوريدا الأميركية، لأسباب من أبرزها إدانته الشديدة لحكومات يسارية في أميركا اللاتينية، وهو ما كان له تأثير لدى كوبيين أميركيين محافظين في ميامي، يمقتون الحكومة الشيوعية في هافانا. لكن بالنسبة للناس الذين يعيشون في كوبا التي تحكمها قيادة شيوعية منذ ستة عقود، فإن حديث ترامب عن ميول يسارية لبايدن، يجعلهم يبتسمون على سبيل السخرية.

مع العلم أن هافانا وواشنطن تقاربتا بشكل كبير في نهاية عام 2014، بفعل سياسة الانفتاح التي قادها الرئيس الأسبق باراك أوباما، وزار بموجبها كوبا، إلا أن وصول ترامب إلى البيت الأبيض أثار ذهولاً في الجزيرة. في السياق، اعتبر الخبير السياسي خورخي غوميز بارانا، أن إعادة انتخاب ترامب لو تحققت، كانت ستكون بمثابة «كارثة أو تهديد مروع» لكوبا. فخلال أربع سنوات قامت إدارة ترامب بإعادة تفعيل 130 من الإجراءات والتدابير لتشديد الحصار الأميركي على كوبا. وقد أثّرت تلك التدابير على الناس وعلى القطاع الخاص النامي، ومن بينها فرض قيود على تحويل الأموال إلى عائلات في كوبا وتعليق الرحلات الجوية الأميركية، وإغلاق القنصلية الأميركية في هافانا.

لكن الكوبيين لم ينسوا، فمنذ ثورة 1959 بقيادة فيدل كاسترو، شهدت الجزيرة 12 رئيساً للولايات المتحدة، وكان الديمقراطيون تاريخياً هم من طبقوا أكثر السياسات صرامة. فعملية الإنزال في خليج الخنازير وأزمة الصواريخ، جميعها كانت في عهد جون كينيدي (1960 ـ 1963). وقانون «هيلمز بورتون» الذي أعاد كلينتون (1993 ـ 2001). لكن هناك نقطة في صالح بايدن، فحين كان نائباً للرئيس في عهد أوباما، شجع على التعاون بين البلدين في عدد من المجالات، وعمل على جمع شمل عائلات بين كوبا وكوبيين في الاغتراب. وهي النقطة الأكثر إثارة للجدل في تاريخ العلاقات بين أميركا وكوبا.

(فرانس برس)

كوبيّو فلوريدا أيّدوا ترامب في الانتخابات الأخيرة

قائمة طويلة من الملفات الكبيرة العالقة
بايدن خبر أسود لتركيا

ترقب تركيا باهتمام كبير توجهات الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن، في ظل الملفات الكبيرة العالقة بين البلدين، من الصراع السوري إلى نزاع المتوسط

إسطنبول ـ **جابر عمر**

ترقبت أنقرة باهتمام نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية، والتي حظيت بتغطية مكثفة من وسائل الإعلام التركية، ولا سيما عملية فرز الأصوات بين الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، والمرشح الديمقراطي الفائز جو بايدن، مع التركيز على أن الأخير صاحب تاريخ سيئ جداً بالنسبة لتركيا، خصوصاً أن الرجل عراب فكرة تقسيم العراق إلى 3 مناطق كردية وسنية وشيعية، وهو عراب أكراد المنطقة بشكل عام، وكانت له تصريحات حادة تجاه تركيا تضمنت تهديدات طاولت الرئيس رجب طيب أردوغان، وحديثه في وقت سابق عن نواياه بدعم المعارضة التركية لإسقاط أردوغان. كما أن بايدن اتخذ مواقف مناوئة للسياسات الخارجية التركية في شرق المتوسط، والصراع التركي اليوناني. ويأتي الاهتمام التركي بالشأن الأميركي لوجود قضايا مشتركة بين البلدين، منها الملف الكردي، وأزمة شراء أنقرة لمنظومة الصواريخ الروسية «إس 400»، ورفض بيعها مقاتلات «إف 35»، والملف السوري، والعلاقة مع روسيا، والموقف الأميركي من إيواء زعيم جماعة «الخدمة» فتح الله غولن، المطلوب رقم واحد في تركيا، وملف العقوبات الأميركية على مصرف «خلق بانك» التركي، إضافة إلى ملف معاقبة قتلة الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول.

هذه الملفات العالقة ومواقف بايدن، دفعت الإعلام التركي للميل أكثر لفوز ترامب، وهو ما ألمحت إليه مصادر تركية مطلعة لـ«العربي الجديد»، بأن تركيا كانت تفضّل فوز ترامب، على الرغم من المشاكل مع أنقرة التي رافقت فترة حكمه، إلا أنه كان متفهماً للمواقف التركية، وأعرب عن ذلك مراراً، فيما بايدن كان واضحاً في تصريحاته. لكن المصادر أضافت أن أردوغان تعامل مع رؤساء جمهوريين وديمقراطيين ما يجعل التعامل مع بايدن ممكناً، خصوصاً أن العلاقة بين الدولتين مؤسساتية.

على الرغم من ذلك، فإن التعليق الرسمي التركي حول نتائج الانتخابات الأميركية تأخر، وجاء أولاً عبر وزير الخارجية مولود جاووش أوغلو الذي قال قبل حسم النتائج إن بلاده تنظر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة على أنها فوق الأحزاب. من جهته، قال نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي إن «أنقرة تتابع الانتخابات الأميركية من الخارج، من دون أن تفضّل مرشحاً على آخر، وتركيا ليست تركيا القديمة». وبخلاف هذين التصريحين، لم تصدر تصريحات رسمية مهنئة، واقتصرت التهنئة على زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض كمال كلجدار أوغلو، على الرغم من أن المعارضة رفضت تصريحات بايدن السابقة بدعمها للتخلص من أردوغان.

وتترقب الأوساط مواقف بايدن مع ترجيحات بأن يرث سياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما، والتي شابتها علاقة متوترة مع أنقرة سببها الأساسي الوعود الأميركية التي لم تنفذ في سورية، ودعم الأحزاب الكردية، ومنها حزب «العمال الكردستاني» و«وحدات حماية الشعب» الكردية، فضلاً عن الخلاف حول جماعة «الخدمة» التي يتواجد زعيمها غولن في واشنطن، مع اتهام أنقرة للجماعة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية عام 2016. وكانت هناك اتهامات تركية غير رسمية بتواطؤ من إدارة أوباما بدعم الانقلاب.

وكانت تصريحات بايدن السابقة بدعم المعارضة التركية لإسقاط أردوغان قد صبّت الزيت على نار العلاقات المشتعلة بين البلدين، ما يشي بمرحلة مضطربة، إلا في حال بدّل الرئيس الأميركي الجديد من تصرفاته تجاه تركيا بعد توليه الرئاسة إلى تقارب مع الحليف المهم في حلف شمال الأطلسي، واستعادتها مجدداً بعد السياسات الأميركية السابقة التوترات في حال اتخاذ قرارات في مجلس الشيوخ والنواب ضد حصول أنقرة على صواريخ إس 400»، مضيفاً «فترة شخصنة العلاقات انتهت، وبعدما كانت الدبلوماسية تدور وتقتصر على ترامب وأردوغان خرج الأمر حالياً عن هذا الإطار». وتوقع أن «تضع واشنطن ثقلها مجدداً في الملف السوري، ما قد يؤدي إلى توتر ومشاكل جديدة، كما أن بايدن سيدعم الحركة الكردية، وهو ما يؤثر على السياسة التركية إزاء المناطق الكردية في سورية، لكن القاسم المشترك بين البلدين في سورية سيكون ملف إدلب، فواشنطن لن تقبل بعملية عسكرية واسعة ضد إدلب». وعن إمكان حصول تدخلات أميركية في الشؤون الداخلية التركية، شدد على أن هذا الأمر غير ممكن، «ولكن أميركا ستركز على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، وهي لا تستطيع دعم طرف بشكل مباشر، بل ستركز على مسألة الحريات، وإيجاد حل للمسألة الكردية».

بايدن عراب فكرة تقسيم العراق وعراب اكراد المنطقة

ملف منظومة «إس 400» من ابرز النقاط الخلافية بين الطرفين

حديث مع «العربي الجديد»، أن وصول بايدن إلى البيت الأبيض لن يكون له تأثير سلبي على تركيا كما يتصور البعض، مضيفاً «بالنسبة لأنقرة لا فرق بين ترامب وبايدن، فالسياسات الأميركية شبه ثابتة تجاه القضايا الكبرى في المنطقة، مثل سورية، ففي عهدي ترامب وأوباما بقي النظام السوري، كما أن دعم التنظيمات الإرهابية (الوحدات الكردية) شمال سورية لم يتغير لا في عهد الديمقراطيين ولا الجمهوريين».

وتوقع تكين أن يعتمد بايدن سياسة أوباما نفسها تجاه تركيا، مضيفاً أنه «في حال استمرت واشنطن بدعم التنظيمات الإرهابية فلن تكون العلاقات جيدة، خصوصاً أن الملفات الخلافية عديدة، منها ملف سورية ودعم التنظيمات الكردية، وصولاً إلى العراق، والخلافات في شرق المتوسط، ونقاط النزاع في ليبيا، إضافة إلى تدخل واشنطن أحياناً في السياسة الداخلية التركية، لا سيما بعد الانقلاب الفاشل عام 2016». وتابع: «إذا كان بايدن حريصاً على علاقات جيدة مع تركيا، فعليه مسؤولية تغيير السياسات حول الملفات العالقة، وإلا فإن الخلافات ستزداد»، مؤكداً أن أنقرة «غير متخوفة من سياسات بايدن وعلى دراية وخبرة بالتعامل مع الديمقراطيين والجمهوريين، وتصريحات بايدن الإعلامية هي تصريحات انتخابية شعبوية لن يستطيع تطبيقها على أرض الواقع». من جهته، قال الكاتب والصحافي التركي الكردي فايق بولوط، لـ«العربي الجديد»، إن «بايدن ينتقد سياسات أردوغان بين الحين والآخر، لكنه غير دقيق في تصريحاته وفيها تهور، لكن بما أن العلاقات بين البلدين ستكون بشكل مؤسساتي فإنها ستشهد استقراراً أكثر مستقبلاً، مع توقع بعض التوترات في حال اتخاذ قرارات في مجلس الشيوخ والنواب ضد حصول أنقرة على صواريخ إس 400»، مضيفاً «فترة شخصنة العلاقات انتهت، وبعدما كانت الدبلوماسية تدور وتقتصر على ترامب وأردوغان خرج الأمر حالياً عن هذا الإطار». وتوقع أن «تضع واشنطن ثقلها مجدداً في الملف السوري، ما قد يؤدي إلى توتر ومشاكل جديدة، كما أن بايدن سيدعم الحركة الكردية، وهو ما يؤثر على السياسة التركية إزاء المناطق الكردية في سورية، لكن القاسم المشترك بين البلدين في سورية سيكون ملف إدلب، فواشنطن لن تقبل بعملية عسكرية واسعة ضد إدلب». وعن إمكان حصول تدخلات أميركية في الشؤون الداخلية التركية، شدد على أن هذا الأمر غير ممكن، «ولكن أميركا ستركز على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، وهي لا تستطيع دعم طرف بشكل مباشر، بل ستركز على مسألة الحريات، وإيجاد حل للمسألة الكردية».

إسرائيل تتوقع عودة التنسيق الأمني

أشتية: نتطلع إلى علاقة ثنائية فلسطينية أميركية (عصام الريماوي/الأناضول)

رام الله ـ **العربي الجديد**

يأمل مسؤولون إسرائيليون بأن يؤدي وصول جو بايدن للرئاسة في أميركا إلى إعادة التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، فيما أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أن فلسطين تتطلع إلى علاقة ثنائية فلسطينية أميركية من دون ربط ذلك بإسرائيل. وذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أمس الاثنين، أنه «حتى اليوم لا يجري تنسيق أمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية وبين الجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية والشاباك»، مضيفة أنه «في إسرائيل لا يعتقدون أنه يتوقع حدوث تغيير دراماتيكي في سياسة السلطة في هذه القضية». ونقل موقع «عرب 48» عن «معاريف» إشارتها إلى أن «التقديرات ترجح أنه بعد دخول بايدن إلى منصبه، لن يستمر (الرئيس الفلسطيني محمود) عباس في رفض الحصول على أموال الضرائب الموجودة بحوزة إسرائيل، وسيعود إلى مسار التنسيق الأمني. وفي جميع الأحوال، لا توجد توقعات لدى جهاز الأمن بتغيير دراماتيكي، والتقديرات هي أن استقرار الوضع الأمني سيجري تدريجياً، وفقط بعد استئناف العلاقات بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية».

من جهة ثانية، أفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» بأن «القلق في إسرائيل هو من استئناف الضغوط الدولية على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات للفلسطينيين». ونقلت عن مصادر إسرائيلية تقديرها أن «سياسة أميركية كهذه من شأنها تأجيل الجهود لإقناع دول سنية معتدلة بتحويل علاقاتها مع إسرائيل إلى علاقات علنية». وتوقعت «يسرائيل هيوم» أن «تواصل إدارة بايدن الحفاظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وعلى المساعدات العسكرية الأميركية السنوية لإسرائيل». وأشارت «معاريف»، من جهتها، إلى «وجود إجماع في جهاز الأمن الإسرائيلي حول أهمية اتفاقيات التحالف وتطبيع العلاقات مع دول الخليج، وأنه لا يتوقع أن تكون هذه الاتفاقات الآن محل شك». وأضافت أن «القيادة السياسية الإسرائيلية تعتبر أن هذه الاتفاقات أدت إلى تغيير استراتيجي كبير في المنطقة، بإزالة اشتراط دول عربية إزالة مقاطعتها لإسرائيل بحل القضية الفلسطينية». وفي ما يتعلق بإيران، أشارت الصحيفة إلى أن «المسؤولين في جهاز الأمن لا يرون بخسارة (دونالد) ترامب نهاية للمعركة والمصالح المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة في هذه القضية. ويثمنون في جهاز الأمن إسهام السياسة الأميركية في السنوات الأخيرة ضد النظام الإيراني، لكن رغم ذلك، فإن العودة إلى إطار اتفاق الدول الكبرى مع إيران حول النووي الإيراني لا يعتبر توجهاً سلبياً بالضرورة طالما أن الحديث يدور عن اتفاق أفضل ويشمل لجم البرنامج الصاروخي الإيراني ومحاولات التموضع في المنطقة».

وقال اشتية، خلال جلسة الحكومة في رام الله أمس، إن فلسطين تتطلع إلى علاقة ثنائية فلسطينية أميركية من دون ربط ذلك بإسرائيل، تكون مبنية على أساس احترام قيم الحق والعدل والمساواة والحرية، لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار من خلال إنهاء الاحتلال. وأضاف: «عطفاً على ترحيب عباس بانتخاب الرئيس الأميركي جو بايدن ونائبته كامالا هاريس، ونحن معه في هذا الترحيب والتهنئة، فإننا نأمل من الإدارة الأميركية الجديدة العمل على مسار سياسي جدي مستند إلى الشرعية الدولية وحل الدولتين، والاعتراف بفلسطين، والعمل على إنهاء الصراع»، مؤكداً أن عباس شريك جدي لأي مسار ينهي الاحتلال. وتابع أن «الاستيطان عدو السلام، وعلى حكومة الاحتلال الإسرائيلي أن تتوقف عن مخططاتها الاستعمارية وعن مصادرة أراضينا وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية». وتابع: «لقد حان الوقت لإسرائيل أن تختار بين حلّ الدولتين أو الذوبان الديمغرافي، إذ إنه للمرة الأولى منذ 1948، يفوق عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية عدد الإسرائيليين اليهود بأكثر من 250 ألف شخص».

شرق غرب

روسيا تُرجئ تهنئة بايدن

أعلن الكرملين، أمس الاثنين، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، ينتظر إعلان نتيجة رسمية للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة لتهنئة الفائز، بسبب اعتراض الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب على فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف لصحافيين: «نعتبر أنه من الصائب انتظار النتائج الرسمية للانتخابات التي أجريت. أريد أن أذكر بأن الرئيس بوتين قال مرات عدة إنه سيحترم خيار الشعب الأميركي مهما كان».

(فرانس برس)

... والصين أيضا

امتنعت الصين عن تهنئة جو بايدن بفوزه بالرئاسة الأميركية، أمس الاثنين، مشيرة إلى أن النتيجة النهائية للانتخابات لم تُعرف بعد. وقال متحدث باسم وزير الخارجية الصيني وانغ وينبين أمام الصحافة: «أخذنا علماً بأن بايدن أعلن أنه الفائز في الانتخابات». وأضاف «على حدّ علمنا، نتيجة الانتخابات ستُحدّد بموجب القوانين والآليات المعمول بها في الولايات المتحدة».

(فرانس برس)

استقالة وزير إستوني بسبب الانتخابات الأميركية

استقال وزير الداخلية الإستوني اليميني المتطرف مارت هيلم، أمس الإثنين، بعد يوم من وصفه الرئيس المنتخب جو بايدن وابنه هانتر بـ«شخصيات فاسدة»، من دون تقديم مزيد من التفاصيل أو الأدلة. وقال هيلم، عضو حزب «الشعب» الإستوني المحافظ: «قررت الاستقالة بسبب الافتراءات والأكاذيب التي تنتجها وسائل الإعلام الإستونية». وأضاف في تصريحات لقناة «إي آر آر» العامة: «لم أفعل شيئاً بالأمس من شأنه أن يعرض أمن إستونيا للخطر».

(أسوشييتد برس)

الغنوشي: فوز بايدن رسالة إيجابية

اعتبر رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي (الصورة)، مساء أول من أمس الأحد، أن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية رسالة إيجابية للديمقراطية في

العالم. وأضاف في مقابلة مع التلفزيون الرسمي التونسي، أن «تونس تدعم سياسة أميركية، ليست سياسة حزب بل سياسة دولة. الدولة الأميركية تدعم الانتقال الديمقراطي وترى فيه أقل كلفة من غيره».

(الأناضول)

برلين ستعمل مع واشنطن

أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أمس الاثنين، أن بلادها ستقف «جنباً إلى جنب» مع الولايات المتحدة والرئيس المنتخب جو بايدن بمواجهة «المشكلات العالمية»، على غرار الاحتباس الحراري ووباء كورونا. وقدّمت المستشارة الألمانية في تصريح صحافي، تهانيها «الحارة جداً» لبايدن، بعدما كانت علاقاتها مع الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب معقدة. وأشادت بـ«الخبرة في السياسة الداخلية والخارجية» التي يتمتع بها بايدن.

(فرانس برس)

يستعجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي استرضاء الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن. وتبدو مهمته صعبة لجهة محاولة تغيير مسارات اعتمدها في السنوات الماضية في قضايا حساسة، لعلاقاته الممتازة بدونالد ترامب

السيسي يستعجل استرضاء بايدن

أربع قضايا تنتظر الحسم أبرزها دور الجيش

كان السيسي الديكتاتور المفضل لدى ترامب (فرانس برس)

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تعمّد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن يكون أول زعيم عربي يهنئ المرشح الديمقراطي جو بايدن بفوزه في انتخابات الرئاسة الأميركية، موجهاً رسالة إيجابية أخرى قبل ساعات من ظهور نتيجة ولاية بنسلفانيا الحاسمة، بالإفراج المفاجئ عن خمسة من أبناء عمومة الناشط الحقوقي المصري القريب من حملة بايدن محمد سلطان. واعتُقل هؤلاء في مصر عقب رفع سلطان دعوى قضائية ضد النظام المصري أمام القضاء الأميركي، طلب فيها ملاحقة المسؤولين المصريين خلال فترة مذبحة اعتصام رابعة العدوية، بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق حازم الببلاوي المقيم في الولايات المتحدة حالياً.

ولم تتح للسيسي سابقاً فرصة الالتقاء ببايدن، في ظل الازدراء الذي عامله به الأخير سابقاً عندما وجه له نقداً علنياً في يوليو/ تموز الماضي، بوصفه «الديكتاتور المفضل لترامب»، في إشارة للوصف الذي أطلقه الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب على السيسي، خلال مشاركتهما في اجتماع قمة الدول السبع الكبرى في فرنسا في سبتمبر/ أيلول 2019.

وسبق لبايدن أن انتقد وفاة المواطن الأميركي من أصل مصري مصطفى قاسم في سجنه المصري، مطلع العام الحالي. وانتقد أيضاً تخاذل إدارة ترامب في التعامل مع تلك القضية، لكنه في تغريدته الشهيرة شنّ هجوماً مزدوجاً على ترامب والسيسي. فحمّل الأول مسؤولية اعتقال الشاب محمد عماشة لمدة 468 يوماً في السجون المصرية قبل الإفراج عنه بضغط أميركي. ومن جهة ثانية هدّد بالتعامل بشكل مختلف مع السيسي في حال فوزه بالرئاسة، بقوله: «لا مزيد من الشيكات على بياض لديكتاتور ترامب المفضل».

وفي محاولة للتأكيد على انفتاح السيسي للتعامل مع بايدن، دفعت المخابرات العامة الإعلام المحلي لإبراز كونه أول زعيم عربي وفي المنطقة يهنئ المرشح الديمقراطي. وفي الوقت نفسه تبنّت وسائل الإعلام المملوكة للمخابرات خطاباً ينتقد بايدن ويخوّف من مغبة صعوده للسلطة وتأثيره على التجربة الديمقراطية الأميركية. ويشكك الخطاب أيضاً في سلامة ونزاهة التصويت والفرز.

وأفادت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، بأنّ فوز بايدن لم يكن قطعاً النتيجة التي يتمناها السيسي، لكن وزارة الخارجية المصرية باشرت اتصالاتها مع حملته الانتخابية أخيراً. وهي اتصالات كشفت عنها «العربي الجديد» قبل أيام من الاقتراع. بالتالي، بدأت القاهرة البحث عن مفاتيح جديدة لتمهيد تحسن ملحوظ في العلاقة مع الساكن الجديد للبيت الأبيض، كذلك سعت لإجراء اتصالات مع نائبة بايدن، كامالا هاريس، الموصوفة بكونها «مصدر قلق» في الدوائر الرئاسية والدبلوماسية وحتى الاستخباراتية في القاهرة هذه الأيام، نظراً للمعلومات المشاعة عن توجهاتها الفكرية والحقوقية والسياسية.

وأوضحت المصادر أن الاتصالات المصرية مع حملة بايدن لم تقتصر على الطابع المركزي، لكنها تضمنت تواصلاً من القاهرة وعبْتليها في نيويورك وواشنطن من نواب ونشطاء ديمقراطيين وشبان كانت تربطهم علاقات شخصية جيدة بالدبلوماسيين المصريين، أو سبق لهم أن زاروا مصر في عهد السيسي والتقاهم كأعضاء في وفود رسمية.

ووفقاً للمصادر، فإن الإفراج عن معظم المعتقلين الباقين في السجون من المتهمين في أحداث سبتمبر 2019 ثم أبناء عمومة محمد سلطان، كان بداية «الاستجابة للنصائح» التي تلقتها مصر في هذا الإطار. وتكاملت النصائح مع موجة جديدة من الاتصالات الأوروبية والأميركية الرسمية في الأسابيع الأخيرة، لإعراب عن القلق بسبب ارتفاع عدد المواطنين المعتقلين على خلفية الحراك الشعبي الأخير منذ شهرين، سواء خلال مشاركتهم في التظاهرات أو في إطار الحملات الأمنية للتخويف والحد من اتساع الحراك. وهو ما دفع النظام للإسراع في الإفراج عن النشطاء السياسيين والحقوقيين، ممن تم اعتقالهم قبل وعقب أحداث سبتمبر 2019.

وشرحت المصادر أن الاتصالات المصرية مع حملة بايدن والشخصيات الديمقراطية الوسيطة، كشفت وجود أربع قضايا أساسية يجب على السيسي حلحلتها سريعاً للحصول على ثقة البيت الأبيض. واستندت المصادر إلى احتمال دفع الحزب الديمقراطي بهاريس لخلافة بايدن في الرئاسة بعد ولايته الأولى، في عام 2024. وهو ما يطرح احتمال ألا يتعامل السيسي لاحقاً سوى مع رؤساء ديمقراطيين، على الأقل حتى نهاية عهده الذي يسمح به الدستور الحالي بعد تعديله، في عام 2030. القضية الأولى متعلقة بالأوضاع الحقوقية، وتشمل ملاحقة السياسيين وإغلاق المجال العام أمام الأحزاب والأوضاع المتردية للسجناء والمعتقلين. ويتمسك بهذه القضية، من خلف بايدن، مساعدوه المحسوبون على الرئيس الأسبق باراك أوباما والسياسي الديمقراطي بيرني ساندرز، ويصرّون على ضرورة تحقيق تقدم كبير فيها، قبل المضي قدماً في علاقة شراكة مع نظام السيسي. مع العلم أن علاقات وطيدة تجمع هؤلاء المساعدين بدوائر وشخصيات حقوقية وسياسية مصرية معارضة في الداخل والخارج، وتستطيع التأثير على البيت الأبيض أكثر من أي وقت مضى.

والقضية الثانية مرتبطة بتحرير مجال العمل الأهلي من السيطرة المخابراتية والأمنية، مع تبني حملة بايدن ووسطاء الحزب الديمقراطي خلال الاتصالات، رؤية واضحة بضرورة عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الخطوات التي اتخذها السيسي. وكان السيسي قد اتخذ خطوات التضييق على المنظمات الأهلية الحقوقية والخيرية، ومنع تدفق المساعدات الأجنبية إليها، فضلاً عن محاولة الاستئثار بهذا المجال من خلال منظمات تابعة لأجهزة الدولة. ويعود السبب في هذا التعديل إلى رغبة العديد من الجهات المانحة في الولايات المتحدة بإعادة نشاطها إلى مصر والتعاون مع المجتمع المدني والحكومة على حد سواء، في المشروعات التنموية المختلفة التي تعطلت لنحو خمس سنوات، وفشل الضغوط الغربية في التغلب على معظم العقبات العملية والقانونية التي استحدثها النظام المصري.

انتقد بايدن وفاة المواطن الأميركي المصري مصطفى قاسم

هاريس موصوفة بكونها «مصدر قلق» في الدوائر الرئاسية

والقضية الثالثة متعلقة باقتصاد الجيش، والتي قد ينعكس تأثيرها بشكل مباشر على المعونة الأميركية لمصر، وهي تشغل بشدة عشرات الأعضاء الديمقراطيين بمجلسي النواب والشيوخ ولبعضهم نفوذ لدى دائرة بايدن. مع العلم أن بعض هؤلاء النواب تحدثوا في جلسة الاستماع التي أجريت في الكونغرس حول هذا الموضوع عام 2017، بشأن ملفي حقوق الإنسان والدور الاقتصادي للجيش، ونتج عنها تعليق جزء من المعونة. وطرحوا تساؤلات عن مدى حاجة الجيش المصري لهذه المعونة ذات القيمة المالية التي تضاءلت بمرور الزمن، وبينت كون الجيش المصري قادراً على تحقيق أرباح ضخمة من أنشطة تشهد تضييقاً مستمراً على المستثمرين الأجانب، ومنهم الأميركيون.

والمعونة الأميركية لمصر مبلغ ثابت سنوياً تتلقاه مصر من الولايات المتحدة في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978، وتحصل مصر بموجبها على مبلغ 2,1 مليار دولار، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1,3 مليار دولار معونة عسكرية.

لكن القيمة السياسية للمعونة أكبر بكثير من قيمتها المالية، فهي من ناحية تعبر عن اعتراف واشنطن بشرعية الرئيس المصري وبمساعدتها له ودعمها لسياساته، ومن ناحية أخرى تحافظ ضمنياً على العلاقات العسكرية القائمة بين البلدين. مع العلم أن بعض نواب الحزبين الديمقراطي والجمهوري بين عامي 2013 و2014 دعوا لإعادة صياغة المساعدات والعلاقات بمصر، بعد انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013. وهو ما كان أحد أسباب اندفاع السيسي لتنويع مصادر استيراد الأسلحة، وإن حافظ أيضاً على ضرورة إخطار واشنطن بصفقاته والحفاظ على التنسيق الأمني والاستخباراتي بين البلدين.

ففي يونيو/ حزيران 2014 قدم مجلس الشيوخ الأميركي مقترحاً لخفض المعونة العسكرية الأميركية لمصر من 1,3 مليار دولار سنوياً إلى مليار دولار فقط، وكذلك خفض المعونة الاقتصادية من 250 مليون دولار إلى 150 مليون دولار، مع تعليق جزء من المعونة العسكرية بعد الانقلاب لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان.

أما القضية الرابعة، المرتبطة بمصر كدولة وليس فقط كنظام حاكم، فهي سد النهضة، وهو الملف الأبرز الذي كان ترامب يساند فيه مصر. وبحسب المصادر، فإن الوسطاء طلبوا من المصريين توقع تغير الموقف الأميركي إلى موقف آخر، قد لا يكون على قدر الاهتمام نفسه بهذا الملف، للتهرب من معضلة الاختيار بين مصر وإثيوبيا. وأخذ هذا الموقف بعين الاعتبار دعم الأميركيين من أصل إثيوبي وأفريقي لبايدن، ووجود بعضهم في مناصب بارزة في السيسي، وفقاً للوسطاء. البحث عن مقاربة مختلفة للقضية وإبداء مرونة تجاه الإثيوبيين، إذا استمر إصراره على إشراك الولايات المتحدة في الملف. وهو ما قوبل بالرفض من الدبلوماسيين المصريين المنخرطين في الاتصالات، ورأى بعضهم أن على بايدن والحزب الديمقراطي مراجعة هذه القضية تحديداً بكل زواياها، والتأكد من أن مصر بذلت كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاق، وتعاطت بمرونة مع كل المقترحات الإقليمية والدولية. وينوي الأميركي من أصل إثيوبي، بوهانيس أبراهام، منصب سكرتير المستجدات اليومية بفريق الرئاسة الانتقالي لبايدن.

وأوضحت المصادر أن الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، كتنظيم، ليس بذاته قضية على قائمة اهتمامات دائرة بايدن في الوقت الحالي، لكن مسألة التنكيل بأعضاء الجماعة وامتداداتهم الاجتماعية كأفراد ومصالح اقتصادية، هي جزء من القضية الأولى الخاصة بالمجال العام. وذكرت المصادر أن الوسطاء الديمقراطيين نصحوا باتباع طرق جديدة ومباشرة للتواصل مع دائرة بايدن والمسارعة لاتخاذ قرارات داخلية معبرة عن تغير المواقف، بدلاً من بذل مزيد من الجهد والوقت والمال على محاولات للحشد والتواصل بواسطة شركات أميركية، لن تنجح في تحقيق التغيير المطلوب في ذهنية بايدن ومساعديه.

تقرير

طهران ترفض التفاوض على الاتفاق النووي

عقبات أمام تقارب بايدن وإيران

اعلنت إيران رفضها إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي، بعد بروز انباء عن نية الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن، توسيعه

أدت هزيمة مهندس استراتيجية «الضغط الأقصى» الأميركية ضد إيران، الرئيس دونالد ترامب المنسحب من الاتفاق النووي معها عام 2018، وفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، المؤيد لهذا الاتفاق، إلى بروز معطيات جديدة في هذا الملف. لكن حديث مستشاري بايدن، عن توجهه لتوسيع الاتفاق النووي بما يشمل قضايا عالقة أخرى، واجهته وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الاثنين، بالتأكيد أن طهران «لن تقبل بإعادة التفاوض بشأن الاتفاق»، معتبرة بأنه «من السذاجة الحديث عن التفاوض مرة أخرى بشأن خطة العمل المشتركة الشاملة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي)».

وجاء هذا الموقف على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي، مؤكداً أن «الاتفاق النووي كان نتيجة مفاوضات بين إيران ودول أخرى، وقلنا مراراً إنه حصل في الماضي وغير قابل لإخضاعه للنقاش مجدداً». وأضاف أن الإدارة الأميركية «المتنمرة قد خرجت من التزاماتها القطعية بعد الانسحاب من الاتفاق النووي، والقرار 2231 والحق أضراراً كثيرة وجادة بالشعب الإيراني». وخاطب الإدارة الأميركية المقبلة بالقول إن «أي إدارة إذا ما حاولت تغيير المسار فعليها النظر إلى الحقائق. إن أهم التعهدات لبقية الأطراف في الاتفاق كان رفع العقوبات»، التي أعادت واشنطن فرضها.

وعن مصير العلاقات الإيرانية ـ الأميركية في عهد بايدن، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إن إدارة ترامب «سلكت مساراً خاطئاً جداً خلال السنوات الماضية. ولن تنفع مع الشعب الإيراني سوى لغة السلام واحترام عزته»، مشيراً إلى أن «ثمة فرصة لتبتعد واشنطن عن المخادعين والمفلسين الذين يقدمون المشورة للإدارة الأميركية». وحدد خطيب زاده ثلاثة شروط للعلاقات مع واشنطن: «الأول هو تغيير الفكر والقناعة لدى صنّاع القرار الأميركيين، والثاني هو تغيير الخطاب واللغة مع الشعب الإيراني، والثالث هو اتخاذ إجراءات لأزمة والعودة عن المسار الخاطئ والتعويض عن السياسات الخاطئة». وفي معرض رده، على سؤال عما اذا كانت طهران لديها تواصل مع فريق بايدن، قال خطيب زادة إن الإجابة عنه «سلبية، لسنا على تواصل مع أي أحد خارج المواضيع المرتبطة بالاتفاق النووي، خصوصاً أن الإدارة الأميركية المقبلة لم تستلم السلطة بعد».

وأكد المتحدث الإيراني أن بلاده «ستتخذ قراراتها وفق الظروف الجديدة» بعد تسلم بايدن السلطة، مشدّداً على أن «الأفعال هي المهمة بالنسبة لنا والكلام والتكهنات غير مهمة»، مضيفاً أن «إيران لن تغيّر سياساتها مع رحيل الأشخاص ومجيء آخرين».

وخاطب خطيب زادة الدول الجارة لإيران، قائلاً إن «رحيل وهم ترامب يجب أن يوصل جيراننا إلى القناعة بأنهم لا يمكنهم توفير الأمن من خلال ممارسة العمل اللوبي وشراء الأسلحة»، داعياً إياهم إلى «العقلانية للوصول إلى آلية إقليمية».

من جهته، أبدى بايدن نيته «تغيير المسار» الذي اعتمدته إدارة ترامب حيال إيران، لكن الهامش المتاح لتحقيق خرق دبلوماسي مع طهران سيكون ضيقاً ومحكوماً بعوامل وعقبات مختلفة. وبايدن كان يشغل منصب نائب الرئيس باراك أوباما لدى إبرام الاتفاق النووي قبل خمسة أعوام، وسبق له أن تحدث عن ضرورة اتباع «طريقة أذكى» في التعامل مع إيران، في مقال كتبه في أيلول/ سبتمبر الماضي. واعتبر أنه «نحتاج إلى تغيير المسار بشكل عاجل»، مؤكداً أن سياسة سلفه انتهت بـ«فشل خطير»، وجعلت إيران من وجهة نظره «أقرب» لامتلاك سلاح نووي. وأكد بايدن عزمه الاقتراح على طهران خوض «مسار موثوق به للعودة إلى الدبلوماسية». لكن الرئيس المنتخب شدّد على أنه سيكون «صارماً» مع إيران، وربط أي عودة محتملة إلى الاتفاق النووي، بعودة طهران لكامل التزاماتها.

وعلى عكس ما جرى قبل أربعة أعوام، فقد غاب الملف الإيراني إلى حدّ كبير عن الحملة الانتخابية الأخيرة في الولايات المتحدة. وكان الموقف المتشدد لترامب حيال طهران واضحاً خلال ولايته. واعتمد الرئيس المنتهية سياسة قامت بالدرجة الأولى على العقوبات الاقتصادية، ما ساهم في تعميق غياب الثقة من طهران تجاه «الشيطان الأكبر» الأميركي. وشهدت علاقات البلدين، المقطوعة منذ نحو 40 عاماً، زيادة في منسوب التوتر منذ تولي ترامب مهامه عام 2017، لا سيما مطلع العام الحالي بعد اغتيال اللواء الإيراني قاسم سليماني بضربة جوية أميركية في بغداد. وكانت نقطة التحول الأساسية في علاقة الولايات المتحدة بإيران في عهد ترامب، قرار الأخير في عام 2018 الانسحاب بشكل أحادي من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني. وأعاد الرئيس الأميركي فرض عقوبات قاسية على طهران ضمن سياسة «ضغوط قصوى» اتبعها حيالها، وكانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإيراني وسعر صرف العملة المحلية. ورأى ترامب أن الاتفاق الذي أبرم في عهد سلفه باراك أوباما، كان أسوأ الاتفاقات، وسعى إلى الضغط على إيران من أجل التوصل إلى «اتفاق أفضل».

حدد خطيب زاده ثلاثة شروط للعلاقات مع واشنطن

اعتمد ترامب موقفاً متشدداً حيال طهران خلال ولايته

(العربي الجديد، فرانس برس)

رُكبت إيران بحذر برحيل ترامب وفوز بايدن (الأناضول)

شرق غرب

التحالف يدمر طائرتين مسيّرتين للحوثيين

أعلن المتحدث باسم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، تركي المالكي، أمس الإثنين، عن تدمير قوات التحالف طائرتين مسيرتين ملغومتين أطلقتهما جماعة الحوثيين صوب الأراضي السعودية. في المقابل، لم يعلق الحوثيون على هذه الاتهامات. من جهته، أعلن مصدر عسكري في الجماعة، لوكالة الأنباء اليمنية سبأ (التي تديرها الجماعة) عن شنّ التحالف 14 غارة على محافظات صعدة ومأرب والجوف خلال 24 ساعة.

(العربي الجديد)

موراليس يعود إلى بوليفيا

عاد الرئيس البوليفي السابق إيفو موراليس (الصورة)، أمس الإثنين، إلى بلاده غداة تنصيب لويس آرسي المقرب منه رئيساً جديداً للبلاد، وبعد سنة من استقالته ومغادرته البلاد إثر إعادة انتخابه لولاية رابعة. وقال موراليس، قبل أن يعبر سيراً الجسر الحدودي الذي يربط مدينة لاكويكا الأرجنتينية بمدينة فيلازون في بوليفيا، «قسم من حياتي يبقى في الأرجنتين». وبعد فراره إلى المكسيك، لجأ موراليس إلى الأرجنتين.

(فرانس برس)

تونس: مبادرة جديدة في «النهضة»

تتعدد المبادرات في حركة «النهضة» التونسية من أجل وضع حد للخلافات والاستقالات التي طاولت الحركة أخيراً بسبب قضية ترشح راشد الغنوشي مجدداً لرئاسة الحركة. وفي السياق، تقدم رئيس الحكومة الأسبق، القيادي العائد إلى الحركة أخيراً، حمادي الجبالي (الصورة)، بمبادرة جديدة. ودعا إلى أن يعتزر رئيس الحركة عن التزامه بتطبيق جميع فصول القانون الأساسي للحركة وعدم نيته تغيير أي فصل فيه، وأن المؤتمر المقبل سيحدد مستقبل الحركة، وأي تغيير يقره سيحترم مبدأ عدم الرجعية في تطبيقه.

(العربي الجديد)

بوتين يقيل 3 وزراء

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الإثنين، على مراسيم إقالة وزراء النقل بفغيني ديتريخ، والبناء فلاديمير ياكوشيف، والموارد الطبيعية والبيئة دميتري كوبيلكين. وذكر المكتب الصحافي للكرملين أن بوتين قرر تعيين ياكوشيف مندوباً مفوضاً رئاسياً بدائرة أورال الفدرالية خلفاً لنيقولاي تسوكانوف. ورشّح رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، وزير الطاقة الكسندر نوفاك، لمنصب نائب رئيس الوزراء، ليصبح منصب وزير الطاقة شاغراً أيضاً.

(العربي الجديد)

الاحتلال يعتقل 13 فلسطينياً

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، 13 مواطناً فلسطينياً من مناطق متفرقة في الضفة الغربية، بينهم الأسيرة المحررة والصحافية بشرى الطويل. مع العلم أن الطويل تحررت من سجون الاحتلال قبل ثلاثة أشهر، حيث جرى اعتقالها، أمس الأول، على حاجز عسكري قرب مستوطنة «بتسهار» المقامة جنوب مدينة نابلس، أثناء عودتها من مدينة جنين.

(العربي الجديد)

تقرير

«معارضة صورية» في البرلمان المصري

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر قيادي في حزب مصري معارض أن «مؤشرات الفرز لنتائج الجولة الأولى من المرحلة الثانية لانتخابات مجلس النواب، التي أجريت يومي السبت والأحد الماضيين، أظهرت عدم تلاعب اللجان العامة بنتائج اللجان الفرعية حتى الآن. يأتي ذلك بخلاف ما حدث في المرحلة الأولى من الانتخابات، قبل نحو أسبوعين، من خلال إضافة أصوات وهمية للمرشحين المحسوبين على السلطة الحاكمة أثناء عملية جمع النتائج».

وقال المصدر، في حديث خاص مع «العربي الجديد»، إن «النظام المصري قرر عدم إقصاء جميع المعارضين من تشكيل مجلس النواب، لا سيما بعد إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بمنصب رئيس الولايات المتحدة». وأضاف المصدر أن «فوز بايدن اضطر دائرة السيسي إلى مراجعة بعض الملفات، استعداداً للمساءلة الأميركية بشأنها، ومنها مدى تمثيل قوى المعارضة في مجلس النواب الجديد، خصوصاً بعد تغييبها تماماً في مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان)، والذي استحوذ على أكثر من 75 في المائة من مقاعده حزب مستقبل وطن، المدعوم من أجهزة الدولة».

وتابع أن «هناك معلومات شبه مؤكدة عن عدم تعطيل ولا تعمد عملية فوز عدد من أعضاء تكتل (25-30) البرلماني (يصنف نفسه على أنه معارض للحكومة) في مرحلتي الانتخاب. ولعل أبرزهم هيثم الحريري الذي بخوض جولة الإعادة عن دائرة محرم بك بالإسكندرية، وأحمد الطنطاوي عن دائرة قلين بكفر الشيخ، وضياء الدين داوود عن دائرة رأس البر بدمياط، وأحمد الشرقاوي عن دائرة المنصورة بالدقهلية، ومحمد عبد الغني عن دائرة الزيتون بالقاهرة».

ونجح الطنطاوي في خوض جولة الإعادة متفوقاً بذلك على جميع منافسيه من مرشحي الأحزاب والمستقلين. وهو ما تكرر مع داوود.

غير أن عضوين بارزين في التكتل خسرا مقعديهما في دائرة محافظة السويس، بعد الإطاحة بهما من الجولة الأولى، وهما الصحافي البسيري عبد الحميد كمال، والعضو المتقاعس في لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان طلعت خليل. كما فقد التكتل 4 أخرين من اعضائه لأسباب مختلفة، وهم أحمد العتماني ومحمود عزت (خسرا في المرحلة الأولى)، فضلاً عن النائب عن دائرة المعادي بالقاهرة جمال الشريف، الذي أعلن عدم ترشحه عن الدائرة مجدداً، والمخرج السينمائي خالد يوسف، الذي سافر إلى فرنسا بتذكرة ذهاب دون عودة العام الماضي. وأفاد المصدر نفسه بأن تكتل المعارضة الجديد سيضم 12 نائباً عن «الحزب المصري الديمقراطي» وحزب «التجمع» اليساري، على وقع انضمام الحزبين إلى ما يعرف بـ«القائمة الوطنية من أجل مصر»، المؤكد فوزها بجميع مقاعد القائمة المغلقة (تستحوذ على 50 في المائة من مقاعد البرلمان). ويعني هذا مراوحة كتلة المعارضة «الصورية» بين 20 و30 نائباً، بعد حساب بعض المرشحين المرجح فوزهم عن حزب «الوفد الجديد»، ويصنفون أنفسهم على أنهم «معارضون».

واستطاع مرشح حزب «الوفد الجديد» بدائرة دسوق بمحافظة كفر الشيخ محمد السابق على الحزب، خوض جولة الإعادة، إضافة إلى 16 نائباً ضمنوا مقاعدهم على الحزب في «القائمة الوطنية»، في وقت فشل فيه 28 مرشحاً عن الحزب في خوض جولة الإعادة خلال انتخابات المرحلة الأولى.

وحصل «الحزب المصري الديمقراطي» على 7 مقاعد في «القائمة الوطنية» المحسوبة على النظام. وتصدر هؤلاء عضو تكتل (25-30) إيهاب منصور، المرشح السابق عن دائرة العمرانية بالجيزة، ورئيس الهيئة البرلمانية للحزب في الفصل التشريعي المنقضي، والنائب السابق فريدي البياضي، بالإضافة إلى أميرة صابر، وريهام عبد النبي، وسميرة الجزار، وسناء السعيد، ومها عبد الناصر.

خسر مرتضى منصور بعد حلوله سادساً عن دائرة ميت غمر

وحظي حزب «التجمع» بـ5 مقاعد لصالح نائب رئيس الحزب عاطف مغاوري، الذي شغل عضوية البرلمان الذي كان يسيطر عليه تيار الإسلام السياسي في أعقاب ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، علاوة على عضو المكتب السياسي بالحزب مارسيل سمير، وعضو اتحاد شباب سلمى مراد، والروائية ضحى عاصي، والصحافي علاء عصام، ممثلاً عن «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين».

إلى ذلك، يخوض رئيس حزب «المحافظين» رجل الأعمال أكمل قرطام، جولة الإعادة على المقعد الثالث في دائرة دار السلام والبساتين بالقاهرة مع المرشح عبد الله عبد النوبي، وكيل لجنة حقوق الإنسان السابق في البرلمان. وكان قرطام قد واجه حملة إعلامية منظمة، منذ أن أعلن حزبه رفض التعديلات الدستورية الأخيرة، والتي مهدت لاستمرار السيسي في الحكم حتى عام 2030.

وأوضح المصدر أن الخسارة التي مني بها كل من رئيس نادي الزمالك مرتضى منصور، بعد حلوله سادساً في ترتيب المرشحين عن دائرة ميت غمر بالدقهلية، وعضو ائتلاف «دعم مصر» في دائرة عابدين بالقاهرة محمد أبو حامد، ومن قبلهما الإعلامي عبد الرحيم علي عن دائرة العجوزة بالجيزة، تستهدف إعطاء انطباع بأن وجودهم غير مرغوب فيه داخل البرلمان، نظراً لتصريحات الأول «المنفلتة» إزاء معارضيه، وهجوم الثاني الدائم على الأزهر وشيخه، وارتباط الثالث بالمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق.

لم يتم اللتاعب بنتائج المرحلة الثانية من الانتخابات (سلام صفوت/Getty)

خاص

الأوضاع الحقوقية في مصر تثير أسئلة فرنسية

حضرت الأوضاع الحقوقية خلال لقاءات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى القاهرة، مع إثارته ملفات عدد من المعتقلين

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

خُصص الجزء الأكبر من زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى القاهرة للنقاش حول تبعات أزمة الإساءة للنبي محمد والتأثيرات المحتملة على فرنسا بعد اتساع الدعوات لمقاطعة منتجاتها داخل مصر وفي دول عربية وإسلامية عدة، وكذلك لبحث إمكانية عقد مؤتمر دولي لمناهضة الكراهية والتطرف. لكن مسألة حقوق الإنسان وسوء أوضاع المعتقلين كانت حاضرة بقوة على طاولة المحادثات التي أجراها لودريان مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ووزير خارجيته سامح شكري، وكذلك خلال لقاء جمعه ببعض الكتّاب والشخصيات العامة في مقر السفارة الفرنسية.

ووفقاً لمصادر دبلوماسية غربية في القاهرة تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن لودريان تحدث مع السيسي تحديداً حول استمرار حبس عشرات النشطاء السياسيين والحقوقيين ممن تم اعتقالهم قبيل وعقب أحداث العشرين من سبتمبر/ أيلول 2019، وأبرزهم المتهمون في القضية المعروفة إعلامياً بـ«مجموعة الأمل» والذين كانوا يحاولون التنسيق للمشاركة في انتخابات مجلس النواب الجارية حالياً، ومنعتهم السلطات من ممارسة حقهم السياسي باعتقالهم. وأضافت المصادر أن لودريان تحدث عن عدة نشطاء محددين والشكاوى التي تصل لباريس وترصدها المنظمات الحقوقية بشأن سوء أوضاعهم في السجون المصرية، ممن هم معتقلون على ذمة «قضية الأمل» وغيرها من القضايا، ومنهم الناشط اليساري المصري الفلسطيني رامي نبيل شعث، الذي تهتم باريس بوضعه بشكل خاص لاقترانه بزوجة فرنسية هي سيلين لوبران. وسبق أن أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية عدة بيانات، لحث القاهرة على الإفراج عنه ورفع اسمه من قائمة الإرهاب التي تم إدراجه عليها العام الماضي مع غيره من المتهمين في هذه القضية. وأوضحت المصادر أن من بين المواضيع التي عرضها لودريان أيضاً، مصير قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني رقم 173 لسنة 2011 التي لم يبنّه رسمياً التحقيق فيها حتى الآن بعد ما يقرب من خمس سنوات من الاستدعاءات والفحص والملاحقة الأمنية وقرارات المنع من السفر وتجميد الأموال، والتي طاولت عدداً من الشخصيات الحقوقية الموثوقة وذات المصداقية لدى الحكومة الفرنسية. وأشارت المصادر إلى أن لودريان لم يحصل على أي إجابة واضحة بشأن هاتين القضيتين، إذ تمسك السيسي وشكري بترديد أن جميع هذه المسائل في يد «القضاء المستقل» وما زالت قيد التحقيق ولا يجوز للسلطة التنفيذية التدخل فيها.

وكشفت المصادر أن هناك موضوعاً آخر طرح منذ فترة بين باريس والقاهرة وتمت الإشارة إليه خلال زيارة لودريان، يتمثل في الهجوم الصحافي الذي شنّه في ربيع العام الحالي بعض الكتّاب المحسوبين على المخابرات العامة ودائرة السيسي على شخصيات دبلوماسية غير بارزة في السفارة الفرنسية بمصر، وشخصيات فرنسية أخرى من الخارج، بدعوى أنها متواصلة مع حقوقيين وصحافيين معارضين. وسبق أن أبلغت الخارجية الفرنسية استياءها من هذا الهجوم، محذرة من انعكاسه السلبي على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

كما طرحت على طاولة المحادثات مسألة تأخر إصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، والتي كان من المفترض إصدارها قبل الحادي والعشرين من فبراير/ شباط الماضي، لكنها ستصدر، حسب آخر التصريحات الحكومية، مطلع الشهر المقبل، بعد عام تقريباً من صدور القانون والعجز عن تطبيقه. وطلب الفرنسيون عرض المسودة النهائية للائحة عليهم أسوة بما حدث خلال فترة إعداد القانون والمسودة الأولى للائحة الشتاء الماضي. كما تطرقت المحادثات إلى ملاحظات سجّلتها فرنسا بشأن تفضيل مستثمرين من دول أخرى للتعاقد معهم في أعمال حكومية مختلفة وضخمة، لأسباب سياسية في إطار رغبة السيسي في تنويع أطراف التعاقدات الأجنبية لإرضاء أكبر عدد من العواصم. وعلى الرغم من أن مصر باتت من المتعاقدين الرئيسيين على شراء الأسلحة الفرنسية في عهد السيسي، وأن البلدين ينسقان جهودهما الاستخباراتية والعسكرية بشكل متقدم في ليبيا ومنطقة شرق البحر المتوسط ضد تركيا، فإن الملف الحقوقي يترك بين الحين والآخر بصمات على العلاقة بينهما. وسبق أن كشفت مصادر دبلوماسية أوروبية ومصرية في القاهرة لـ«العربي الجديد»، في 10 و19 فبراير/ شباط الماضي، أن فرنسا اعتذرت عن عدم تزويد مصر بطلباتها البحرية. وواجهت حكومة إيمانويل ماكرون انتقادات لاذعة من المعارضة والصحافة بسبب تعاملها المتقدم مع النظام المصري في السنوات الماضية وخصوصاً في ملف التسليح، كما هاجمتها منظمات عدة، منها منظمة العفو الدولية، بسبب تصديرها أسلحة مختلفة استخدمت في قمع المدنيين داخل البلاد.

لودريان تحدث مع السيسي حول استمرار حبس نشطاء

الغلاف

يتجه الأردنيون اليوم إلى صناديق الاقتراع للاختيار بين 1674 مرشحاً لمقاعد البرلمان الـ130 في استحقاق يأتي وسط تحديات كبيرة تواجه البلاد، أكان في الداخل أو لجهة التطورات المتسارعة في المحيط. غير أن ذلك لا يعني أن نسبة المشاركة ستكون مرتفعة، بل إن الكثير من العوامل تدفع الأردنيين للعزوف عن الاقتراع، فإضافة إلى غياب الثقة بدور مجلس النواب وتوجه اهتمام المواطنين نحو الأولويات المعيشية والاقتصادية، يأتي تفشي وباء كورونا ليزيد المخاوف

الانتخابات الأردنية

عزوف متوقع بسبب كورونا وغياب الثقة

1674 مرشحاً يتنافسون على 130 مقعداً

عمّان ـ **انور الزيادات**

بين فقدان الثقة بدور مجلس النواب الأردني وتفشي جائحة كورونا في البلاد، تجتمع العوامل التي تدفع لترجيح نسبة عزوف كبيرة عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي يشهدها الأردن اليوم الثلاثاء لملء 130 مقعداً نيابياً في مجلس النواب التاسع عشر، موزعة على 23 دائرة انتخابية، على الرغم من عدم وجود إعلان رسمي عن المقاطعة سوى من حزب وحيد هو «الشراكة والإنقاذ». وبينما لا تشهد الانتخابات البرلمانية في الأردن بشكل عام مشاركة كبيرة، فإن عوامل جديدة يُتوقع أن تؤثر على قرار الأردنيين بالعزوف عن الاقتراع، فإضافة إلى المخاوف من وباء كورونا، تسيطر الأولويات الاقتصادية والمعيشية على اهتمامات المواطنين، بالتوازي مع ثقة ضعيفة بالبرلمان وقدرته على إحداث تغيير، على الرغم من أن الاستحقاق يأتي في ظروف مهمة ومعقّدة، مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الداخل، والتطورات السياسية المتسارعة في الإقليم.

لا اهتمام كبيرا بالانتخابات (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

ويشكلون 23 في المئة من مجموع المرشحين الكلي للانتخابات. ووفق المدير العام لدائرة الأحوال المدنية، فهد العموش، فإن عدد الناخبين تجاوز الأربعة ملايين و647 ألفاً.

ودخلت البلاد صباح أمس الاثنين مرحلة الصمت الانتخابي، استباقاً للعملية الانتخابية. ودعت الهيئة المستقلة للانتخاب إلى ضرورة التقيّد بتطبيق القانون ووقف أشكال الدعاية الانتخابية كافة في مختلف وسائل الإعلام والتواصل، مشيرة إلى أن قانون الانتخاب يحظر ممارسة الدعاية الانتخابية قبل 24 ساعة من يوم الاقتراع تحت طائلة المساءلة القانونية. وسترصد الجهات الرقابية، والجهات الرسمية، التزام المرشحين والمرشحات بفترة الصمت الانتخابي، وستقوم هيئة الانتخاب بمراقب كافة مواقع الدعاية ميدانياً وعبر منصات التواصل الاجتماعي لمتابعة أي تجاوزات. وأفاد المتحدث باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، بأن هناك حوالي 55 ألف شخص سيعملون مع الهيئة لإنجاح عملية سير الاقتراع، لافتاً إلى أن هناك حوالي 1824 مركزاً موزعة على الدوائر الانتخابية في مختلف محافظات المملكة. وأوضح أن الناخبين سيدلون بأصواتهم في 8061 صندوقاً في كافة الدوائر، لافتاً إلى أن الهيئة عملت على تهيئة البيئة المناسبة التي تسمح للجميع بالإدلاء بأصواتهم بكل يسر وسهولة.

وسجلت الهيئة رقماً غير قليل من المخالفات، وأعلن المومني، في تصريح صحافي الأحد، أن الهيئة تعاملت مع أكثر من 830 مخالفة انتخابية، تنوعت بين مخالفات لتعليمات الدعاية الانتخابية، وأخرى مخالفة المادة (59) من قانون الانتخاب المتعلقة بـ«المال الأسود». وأشار إلى تشكيل 3 لجان تدقيق لأقاليم الشمال والوسط والجنوب، لتسرع عملية استخراج النتائج في كافة الدوائر الانتخابية.

وفي محاولة لرفع عدد المقترعين، قرر رئيس الوزراء بشر الخصاونة تعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة يوم الانتخاب، وذلك لتمكين الموظفين من المشاركة في الاقتراع. كما أصدر في التاسع على القضايا الهامة في حياة الناس والدولة، مضيفاً أن أولوية القضايا الاقتصادية والمعيشية سيطرت على فئات شبابية وأرباب أسر من بطالة وفقر وجعلت من فكرة المشاركة ترفاً أمام الحاجة إلى العمل أو متطلبات الحياة. ويرى أن المشاركة هذا العام لن تكون أكبر من الموسم الانتخابات فإن المشاركة لن تتجاوز الـ35 في المائة، وهذا التقدير دقيق على الرغم من أن نشاط المحافظات خارج العاصمة قد يزيد النسبة قليلاً، وفق قوله.

من جهته، يعتقد الكاتب السياسي والمحلل أنيس خصاونة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ثقة الناس بالبرلمان الجديد ضئيلة جداً والآمال المعقودة عليه ضعيفة، مضيفاً أن فقدان الثقة ليس مرتبطاً فقط بهذه المؤسسة بل بشمل مؤسسات أخرى، لا سيما في ظل ما تطرحه الحكومة من برامج وقرارات، وهو ما يؤثر على زخم المشاركة في عملية الانتخاب. ويشير إلى أن «الناس لا ترى أن البرلمان المقبل سيكون أفضل من سابقه، فهو لن يشكّل فجراً جديداً، أو تطوراً في الحياة السياسية، وهذا له جذور تاريخية، فالناس ترى أن الحكومة تؤثر وتتدخل أحياناً في الانتخابات»، لافتاً إلى الأحاديث المتداولة عن تدخل حكومات في انتخابات سابقة، أحدها منقول عن لسان رئيس وزراء سابق، والأخرى منقولة عن مدير سابق لأحد الأجهزة الأمنية.

ويضيف خصاونة أن جائحة كورونا تؤثر على إقبال الناس على الانتخابات، كما أن قرار رئيس الوزراء فرض حظر جول حول انتهاء عملية الاقتراع يزيد الشكوك حول نزاهة الانتخابات ونوايا الحكومة، خصوصاً في ظل عدم الثقة بالحكومة وقراراتها، متابعاً «تاريخياً هناك ما يبرر شكوك المواطنين بإجراءات الحكومة، وزاد ذلك مع قرار الحكومة الحظر الشامل». ويرى أن هذه الانتخابات مهمة وظروف الأردن معقدة، فالأوضاع الاقتصادية صعبة جداً، والمديونية عالية، والوضع السياسي مقلق في إقليم ملتهب، وربما هناك صفقات وتسويات مقبلة، فمن سيراقبها، متوقعاً ألا يكون البرلمان المقبل بمستوى المرحلة المقبلة.

55 ألف شخص يعملون للاحتجاج عملية سير الاقتراع (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

تحفيز ديني للمشاركة

في مسعى للتشجيع على المشاركة في الانتخابات، تدخلت المؤسسات الدينية، إذ دعت دائرة الإفتاء العام إلى المشاركة بوصفها أمرا مشروعا وحقا دستوريا وواجبا وطنيا وأمانة. وقالت الدائرة إن الانتخابات وسيلة شرعية لاختيار النواب، وتمثل إحدى آليات قاعدة الشورى التي تقررها الشريعة الإسلامية بالأدلة الكثيرة، بل سبق الصحابة بالعمل بهذه الآلية في بداية التاريخ، داعية إلى الالتزام بالتعليمات والعمل بالإرشادات الصحية كافة، من لبس الكمامات والالتزام بالتباعد الجسدي أثناء العملية الانتخابية، واتخذ كل وسائل الحيطة.

تعاملت الهيئة المستقلة مع أكثر من 830 مخالفة انتخابية

حزب وحيد هو «الشراكة والإنقاذ» أعلن مقاطعة الانتخابات

إجراءات استثنائية

تبدأ عملية الاقتراع عند الساعة السابعة صباحاً، وتنتهي عند السابعة مساء، مع إمكانية تمديد الاقتراع في بعض الدوائر مدة ساعتين. وفي ظل تفشي كورونا، دعت الهيئة المستقلة للانتخابات إلى الالتزام بارتداء الكمامة، وتزويد الناخب بالمفارات وقلم مخصص له من قبل لجنة الاقتراع في غرفة الاقتراع، إضافة إلى التحقق من إدراج اسم الناخب في جدول الناخبين الإلكتروني باستخدام قارئة الباركود لم يتم تأشير ذلك على جدول الناخبين.

وفي سياق متصل، دعا تحالف «عين على النساء»، والذي تقوده جمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن»، في بيان، إلى المساءلة واحترام سيادة القانون في مواجهة التجاوزات المحتملة من قبل بعض المرشحين والمرشحات، وإلى اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع حدوث المخالفات وإزالتها إذا وقعت. وحذر التحالف من أن خرق الصمت الانتخابي سيكون سهلاً بوجود وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت والهواتف الخلوية، فلا يعقل أن يتم وقف البث الشبكي للمواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي التي تروج وتمارس الدعاية الانتخابية على مدار الساعة حتى يوم الاقتراع.

ويُشترط في من يترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل، أتم الثلاثين عاماً من عمره في يوم الاقتراع، ولا يكون محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً، ولا يكون مجنوناً، أو محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه، ولا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص. ويشترط أيضاً ألا يكون متعاقداً مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والأملاك ومن كان مساهماً في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.

وتتألف المقاعد البالغ عددها 130 مقعداً في مجلس النواب من 115 عضواً يتم انتخابهم عن طريق التمثيل النسبي في قائمة مفتوحة من 23 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة، وتتراوح حصة الدائرة بين ثلاثة وتسعة مقاعد حسب المساحة الجغرافية وعدد السكان، و15 مقعداً (كوتا) مخصصة للنساء اللواتي حصلن على أكبر عدد من الأصوات في كل من المحافظات الاثنتي عشرة ومناطق البادية الثلاث. كما تم تخصيص تسعة من مقاعد التمثيل النسبي البالغ عددها 115 مقعداً للأقلية المسيحية، وثلاثة مقاعد أخرى مخصصة للأقليات الشيشانية والشركسية.

ويعتمد نظام الانتخاب في الأردن، القائمة النسبية المفتوحة، لملء المقاعد النيابية الـ130، ويصوّت الناخب للقائمة أولاً، ومن ثم للأعضاء الذين يرغب التصويت لهم داخل القائمة، ويجب أن تحصل كل قائمة على مقاعد الدائرة الانتخابية، بنسبة عدد الأصوات، التي حصلت عليها كقائمة، من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية ذاتها. ويُحدد الفائزون من هذه القائمة، على أساس أعلى الأصوات التي حصل عليها المرشحون في القائمة، وفي حال تعذر إكمال ملء المقاعد بالنسبة الصحيحة، فإنه يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لملء هذه المقاعد. وتحصل القائمة على عدد مقاعد مساوٍ لنسبة ما حصلت عليه من إجمالي أصوات المقترعين الصحيحة وسيكون هناك نسب مجزوءة وكسور، ولذلك اعتمد القانون نظاماً يسمى نظام الباقي الأعلى لاحتساب المقاعد. وفي حالة التساوي بنسبة الأصوات بين قائمتين أو تساوي الأصوات بين مرشحين اثنين، يجري رئيس لجنة الانتخاب القرعة بين المتساوين في نسبة الأصوات أو عددها لتحديد الفائز منهما.

شرق غرب

سيول: توقيف شخصين هددا السفارة الفرنسية

أعلنت الشرطة الكورية الجنوبية، أمس الاثنين، توقيف شخصين في سيول لتعليقهما على جدار السفارة الفرنسية خمسة منشورات تتضمن تهديدات وتدعو إلى احترام المسلمين. وظهرت هذه الرسائل التي تستهدف خصوصاً الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وتم توقيف الشخصين في نهاية الأسبوع الماضي. ولا يزال اسما وجنسيتا المشتبه بهما مجهولة.
(فرانس برس)

جندي روسي يقتل 3 من رفاقه

أعلن الجيش الروسي، أمس الاثنين، توقيف جندي روسي مشتبه به في قتل ثلاثة جنود فجراً في قاعدة عسكرية بسفاس. وأفادت القيادة العسكرية في غرب روسيا لوكالات الأنباء الروسية، أن «قوات الأمن أوقفت» مشتبهاً به، مضيفةً أنها «حالياً، تُجرى تحقيقات تشمل الشخص الموقوف». والحادثة ليست الأولى من نوعها، ففي أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، فتح جندي روسي النار على جنود في قاعدة عسكرية في سيبيريا، مما أسفر عن مقتل ثمانية وإصابة اثنين.
(فرانس برس)

قمة أوروبية لـ«الرد على الإرهاب»

تعقد فرنسا والنمسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، اليوم الثلاثاء، قمة مصغّرة عبر الفيديو، حول «الردّ الأوروبي على التهديد الإرهابي»، بعيد لقاء في باريس يجمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشار النمساوي سيباستيان كورتز، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية، أمس الاثنين. وسبق أن أعلن ماكرون مضاعفة عديد قوات المراقبة على الحدود الفرنسية ودعا إلى إعادة صياغة «بالعمق» القواعد الناظمة لفضاء شينغن لحرية التنقل في أوروبا.
(فرانس برس)

إخفاقات المخابرات النمساوية

بدا حجم إخفاق المخابرات النمساوية، واضحاً أمس الاثنين، مع تأكيد وزارة الداخلية أن مرتكب اعتداء فيينا الأسبوع الماضي، شارك في اجتماع كبير في الصيف، ضم متشددين من الخارج. واعترفت النمسا بارتكاب «أخطاء لا تُغتفر» في التعامل مع المعلومات المخابراتية عن المشتد، الذي قتل أربعة بالرصاص في هجوم بوسط فيينا الأسبوع الماضي. وكانت النمسا قد أكدت في وقت سابق أن المسلح حاول شراء ذخيرة في سلوفاكيا، والتقى مع أفراد من ألمانيا كانوا تحت المراقبة.
(رويترز)

أرمينيا: شوشة بعهدتنا

أعلنت أرمينيا، أمس الاثنين، أن القتال لا يزال مستمراً للسيطرة على مدينة شوشة الاستراتيجية في إقليم ناغورنو كاراباخ، غداة إعلان أذربيجان أنها استولت عليها. وكان الرئيس الأذري إلهام علييف (الصورة)، أعلن أول من أمس الأحد، أن قواته سيطرت على شوشة، المعروفة للأرمن باسم شوشي، وهي مدينة حيوية استراتيجياً وتعد ثاني أكبر مدينة في الإقليم، بعد عاصمته ستيباناكيرت.
(فرانس برس)

تقرير

«مؤتمر اللاجئين» في دمشق: محاولة تحايل على المقاطعة

عماد كركص

تمضي دمشق قدماً بالتحضير لمؤتمر اللاجئين السوريين، الذي وصفته وزارة خارجية النظام بـ«الدولي»، رغم التوقعات المشككة بقدرة النظام وحليفه الروسي على عقد المؤتمر بموعده المحدد غداً، الأربعاء، وبعد غد الخميس، في العاصمة السورية. وتواصل روسيا الترويج للمؤتمر على إيقاع تحفظ غربي ودولي سواء من الولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين. وتعتبر واشنطن هذه الخطوة محطة للتحايل على المسارات السياسية الرامية للحل في سورية، لا سيما اللجنة الدستورية، التي يعرقل النظام انعقاد جولة جديدة منها، ويماطل لعرقلة تقدم سيرها من خلال جدول الأعمال. وبدأت خارجية النظام بالترويج للمؤتمر عبر معرّفاتها بإعلان صوَر يؤكد انعقاده في الموعد المحدد، يأتي ذلك بعد جولة قام بها المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنتييف، إلى كل من بغداد وبيروت وغمّان على رأس وفد من وزارتي الدفاع والخارجية الروسيتين، قبل أن ينتهي المطاف بهم في دمشق ولقاء رأس النظام بشار الأسد، نهاية الشهر الماضي، بهدف التحضير للمؤتمر.

ووجّهت الوزارتان الروسيتان دعوات بعنوان «تسهيل عودة اللاجئين والنازحين»، إلى ممثلي الهيئات والوجهات الفاعلة الدولية والإقليمية من دون الإشارة للدول. وأوضح نص الدعوة أنه «بالنظر إلى الاستقرار الحالي في سورية والصعوبات المتزايدة التي تواجهها البلدان المستقبلة للاجئين، من الضروري تكثيف الجهود الدولية لتقديم مساعدة شاملة لأولئك السوريين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم». وأشارت الدعوة في نصها إلى تهيئة الأجواء لعودة اللاجئين، كـ«استعادة البنية التحتية الأساسية والاتصالات، وبناء المنازل، والقيام بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية».

ولفت نص الدعوة إلى أن جلسات المؤتمر ستشمل «نقاشات ومواد مستديرة حول الموضوعات الأكثر حدة»، مثل «مساعدة العائدين، وترميم المرافق الاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة فيروس كورونا». إضافة إلى ذلك سيتكمن «المشاركون في المؤتمر من زيارة مراكز الإقامة المؤقتة للاجئين وأماكن إقامتهم الدائمة في محافظة حمص والمناطق القريبة من مخيم الركبان».

ومن الواضح أن موسكو سترّ من خلال جدول أعمال المؤتمر المتضمن تأهيل البنية التحتية وبناء المنازل وترميم المرافق الاجتماعية، بملف إعادة الإعمار من دون تسميته صراحة في جدول أعمال المؤتمر. وهذا الملف تضع دول غربية في مقدمتها الولايات المتحدة، خطوطاً حمراء على البدء بتنفيذه في البلاد، قبل إنجاز التسوية السياسية بناء على القرار 2254 والمرجعيات الأممية.

وبالفعل، وخلال اجتماع عبر تقنية الفيديو بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورأس النظام السوري بشار الأسد، أمس الاثنين، حاول الأسد تعويم ملف «إعادة الإعمار»، بالتشديد على «معالجة أسباب فرار السوريين من ديارهم وجعلتهم لاجئين»، وحصرها بدمار البنية التحتية، ما يعني ضرورة إعادة تأهيل تلك البنية من خلال البدء بمرحلة إعادة الإعمار. واعتبر أن قضية اللاجئين هي «الأولوية رقم واحد خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً بعدما تم تحرير جزء كبير من الأراضي وانحسار رقعة المعارك برغم استمرار الإرهاب». في المقابل، أكد بوتين للأسد خلال اللقاء، تأييد بلاده الكبير لعقد المؤتمر، مشيراً إلى أن الوفد الروسي سيكون من أكبر الوفود مشاركة فيه. وكان الدبلوماسي السوري المنشق عن النظام، بسام بربندي، المقيم في واشنطن، قد أكد عبر صفحته على «فيسبوك»، أن الأميركيين أبلغوا الجانب الروسي بعدم حضور المؤتمر، مع الإشارة إلى أن واشنطن دفعت باتجاه عدم حضور الدول الحليفة لا سيما الأوروبية، لأن حل مشكلة اللاجئين يكون في جنيف وعبر قرارات الأمم المتحدة وليس عبر أي مسار آخر.

ورجّحت مصادر روسية مطلعة مشاركة 20 دولة. وقال مصدر في وزارة خارجية النظام السوري لـ«العربي الجديد»، إن «المؤتمر الذي سينعقد في مجمع قصر المؤتمرات وفندق إيبلا بدمشق، ستقتصر المشاركة فيه على الدول الصديقة للنظام». ويشير ذلك إلى نجاح الجهود الأميركية في الحد من المشاركة الدولية في المؤتمر وحصرها بالنظام وحلفائه ما يجعل شرعية المسار منقوصة أو معدومة. وقاد تلك الجهود الممثل الخاص للتواصل بشأن سورية جيمس جيفري قبل تقديم استقالته أول من أمس، الأحد، لينوب عنه نائب مساعد وزير الخارجية جويل رايبرون. وذكر مصدر في وزارة الخارجية الأميركية لـ«العربي الجديد»، أن الاستراتيجية الأميركية حيال الملف السوري ستبقى مستمرة على حالها، إلى حين تسلم الإدارة الأميركية الجديدة للرئيس جو بايدن مهامها بالكامل.

واشنطن دفعت باتجاه عدم حضور الدول الحليفة للمؤتمر

في غياب أي موقف تركي رسمي حول المؤتمر، وامتناع لافرنتييف عن زيارة أنقرة في جولته على المنطقة الشهر الماضي، دعت السياسية التركية المعارضة إيلاي أكسوي، وهي عضو بحزب «الجيد» المعارض، السياسيين المعارضين الأتراك لحضور مؤتمر اللاجئين. مع العلم أن تركيا تستضيف أكثر من 3,5 ملايين سوري فيها.

يرغب الأسد بتعويم ملف إعادة الإعمار في المؤتمر (فرانس برس)

رصد

العراق: محاولات لتصفير الخلافات السياسية

تعمل قوى عراقية عدة على تصفير الخصومات السياسية داخل البيت الشيعي تحديداً، مع توارد أنباء عن محاولات لجمع نوري المالكي بمقتدى الصدر

بغداد ـ **براء الشمري**

يجري الحديث في العراق عن وجود جهود يبذلها قادة قوى سياسية وبرلمانيون تهدف إلى تصفير الخصومات السياسية، أو الحدّ منها، تمهيداً لتشكيل تحالف سياسي كبير، يمكن أن يشكل الكتلة البرلمانية الكبرى التي تمتلك حق تشكيل الحكومة المقبلة وفقاً للدستور. وبحسب برلمانيين وسياسيين، فإن الأنظار تتجه نحو أبرز هذه الخصومات، المتمثلة في الخلاف بين رئيس ائتلاف «دولة القانون»، رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. تعود هذه الخصومات إلى عام 2008، حين نفّذ المالكي عندما كان رئيساً للحكومة عملية أمنية واسعة سُمّيت «صولة الفرسان»، استهدفت عناصر «جيش المهدي»، التابع للتيار الصدري في البصرة، جنوبي العراق.

ووصفت الحكومة عناصر جيش المهدي، في حينه بـ«الخارجين على القانون». ونشبت معارك بين قوات الأمن والصدريين تسببت في سقوط مئات القتلى والجرحى من الجانبين، فضلاً عن اعتقال السلطات العراقية عناصر وقيادات في «جيش المهدي».

في السياق، رأى السياسي سعد المطلبي، أن القضايا الشخصية يجب أن تحل من أجل المصلحة العامة، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن بعض الخصومات تعود لخلافات شخصية تجاوزت قضية المصلحة الوطنية. وأضاف: «سمعت نقلاً عن آخرين، أن المالكي تحدث بشكل مريح، وفتح أبوابه لأي نوع من أنواع الصلح وإعادة التفاوض والحوار بين قادة الكتل السياسية، خصوصاً زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر». وكشف: «ننتظر من الأشخاص المقربين من المالكي والصدر ترتيب الأمور، لنتشهد حواراً عقلانياً بعيداً عن التزمت والتاريخ». ووجّه المطلبي نصيحة للمقربين من الطرفين بالنظر إلى المستقبل، وأن يتركوا الماضي خلفهم. واعتبر أنه «من الضروري أن يعود البيت الشيعي إلى قدرته وقوته وتأثيره على الساحة السياسية»، مشدداً على أن «المطلوب هو أن تفرز لنا الانتخابات المقبلة تحالفاً سياسياً من الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً».

بدوره، لفت عضو مجلس النواب محمد البلداوي، في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى وجود أطراف تدفع باتجاه خلق فجوة وتشكيك بين القوى السياسية، لافتاً إلى وجود حاجة لـ«تناسي الماضي وفتح صفحة جديدة من أجل العراق». وأشار إلى وجود استحقاقات سياسية لا يمكن لأحد التنازل عنها بعد أن وصلت المحاصصة إلى مراحل متقدمة، مشدداً على ضرورة المثلة الأوراق من أجل خدمة الجماهير.

من جهته، اعتبر عضو في البرلمان عن تحالف «الفتح»، في حديث لـ «العربي الجديد» أن جهود تصفير الخصومات السياسية لا تقتصر على الخلاف بين المالكي والصدر، بل يوجد توجه لحل جميع الخلافات، من أجل تهيئة الأجواء للانتخابات، ثم تشكيل الحكومة من خلال عملية ديمقراطية سلسة. غير أنه استدرك قائلاً: «لكن لا يمكن انكار أن الخلاف بين المالكي والصدر يُعدّ من أعمق الخلافات التي ضربت الواقع السياسي العراقي منذ سنوات، وأن حلها يمكن أن يفتح الشهية لحل مشاكل أخرى أقل حدة».

النائب السابق عن «ائتلاف المالكي» (دولة القانون) خالد الأسدي، قال إن الصلح بين المالكي والصدر جزء من خيارات سياسية ينبغي أن تلجأ إليها الأطراف المعنية، في الوقت الحالي أو لاحقاً، مشيراً خلال مقابلة تلفزيونية إلى أن لا عداوات دائمة في العمل السياسي ولا صداقات دائمة. وأضاف أن «تقبل الآخر يعد جزءاً من النضوج السياسي الذي يجب أن تسير عليه العملية السياسية مهما كانت الاختلافات»، موضحاً أن هذا النضوج بدأ يظهر عند القوى السياسية. ولفت إلى أن المالكي قال إن يده مفتوحة للصلح مع الصدر، وليست لديه مشكلة في ذلك، مؤكداً أن النضوج السياسي الحالي قد يفضي إلى لقاءات أفضل من التي كانت تجري في المرحلة الماضية.

وفي سياق التقريب بين المالكي والصدر، أكد عضو البرلمان عن تحالف «سائرون»، المدعوم من التيار الصدري، ستار العتابي، في سبتمبر/أيلول الماضي، عدم وجود خلاف حقيقي بين المالكي والصدر، واصفاً الوضع بينهما بأنه «تنافس». وتوقع أن تحدث الانتخابات المقبلة تغييراً في ظل وجود قوى سياسية لها ثقلها في الشارع، مشدّداً على أن الأمر لا يصل إلى حد الخلاف، أو الطرق المسدودة. وسبق هذه المرحلة من العلاقة بين الصدر والمالكي، إجراء رئيس تحالف «الفتح»، هادي العامري، جهود وساطة بينهما، مطلع العام الحالي، من أجل إنهاء القطيعة، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن لقاء بين الطرفين.

الخلاف بين المالكي والصدر يُعدّ من أعمق الأزمات

وسط تفاؤل أممي وتونسي، انطلق الحوار الليبي، والذي تُظهر مسودة اتفاقه وجود نقاط اختلاف جوهرية عن اتفاق الصخيرات، خصوصاً لناحية تجاوز معضلة اعتماد الحكومة ووزرائها، والصلاحيات التي منحتها الوثيقة للأعضاء الـ 75 للملتقى

تفاؤل أممي وتونسي

الحوار الليبي: تعديل جوهري على الصخيرات

تونس، طرابلس ـ **العربي الجديد**

كشفت مسودة الاتفاق الليبي الجديد، مع انطلاق الحوار في تونس بمشاركة 75 ممثلاً عن الأطراف الليبية، وجود تغييرات جوهرية عن اتفاق الصخيرات، خصوصاً في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية الجديدة، والصلاحيات الواسعة التي منحتها الوثيقة للأعضاء الـ 75 لملتقى الحوار كجهة عليا مهيمنة يتراجع معها دور مجلسي الدولة والنواب المنبثقين من اتفاق الصخيرات.

وعبرت الأمم المتحدة، أمس الإثنين، في افتتاح الملتقى في تونس على مدى ستة أيام، عن «تفاؤل» بإمكان تحقيق نتائج إيجابية في المحادثات، بينما وصف الرئيس التونسي قيس سعيّد المحادثات في بلاده بأنها «تاريخية»، مؤكداً أن هذه الخطوة جاءت من «أجل السلام».

وحصلت «العربي الجديد»، على نسخة من الملحق الأول المطروح أمام أعضاء الملتقى، بشأن معايير وآليات اختيار السلطة التنفيذية الجديدة. وبينما أكدت الوثيقة أنها تنص على اتفاق معدل لـ«ما ورد في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2015، ويُعَدّ مُلغى كل ما يخالفه»، إلا أن التغييرات في الاتفاق الجديد تبدو جوهرية، خصوصاً في ما يتعلق بالسلطة التنفيذية الجديدة، والصلاحيات الواسعة التي منحتها الوثيقة للأعضاء الـ 75 لملتقى الحوار السياسي الحالي كجهة عليا مهيمنة يتراجع معها دور مجلسي الدولة والنواب المنبثقين من اتفاق الصخيرات.

وبشكل واضح، حددت الوثيقة أن المرحلة المقبلة مرحلة تمهيدية لإنهاء حالة الصراع المسلح وتحقيق الأمن، وتوحيد مؤسسات الدولة لوقف حالة الانهيار في الخدمات والاقتصاد. وأشارت إلى أن هذه المرحلة يناط بها أيضاً «التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لضمان إجرائها في موعدها»، يسبقها حوار مجتمعي حول الانتخابات وقاعدتها الدستورية وقانون الانتخابات.

وعلى صعيد هيكل السلطة التنفيذية الجديدة، لفتت الوثيقة إلى أنها مكونة من مجلس رئاسي جديد برئيس ونائبين، وحكومة موحدة، يتوليان إدارة المرحلة الانتقالية بالتوافق. ويتكون المجلس الرئاسي الجديد من رئيس ونائبين يعكسون التوازن الجغرافي، بينما تتكون الحكومة من رئيس وزراء يختار نوابه وتشكيلته الحكومية، وتكون مدة ولاية مكوني السلطة التنفيذية الجديدة 18 شهراً، قابلة للتمديد إلى ستة أشهر أخرى إذا تأخرا في العمل على أهم مهامهما المتمثلة بإنجاز القواعد الدستورية اللازمة لتدشين المرحلة الدائمة.

انطلق الحوار الليبي في تونس امس (فتحي بلعيد/فرانس برس)

ستتألف السلطة التنفيذية من مجلس رئاسي وحكومة موحدة

وحول مهام المجلس الرئاسي الجديد، فقد تلخصت في تمثيل البلاد دولياً واعتماد البعثات الدبلوماسية الخارجية. لكن أبرز مهامه: القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، وتسمية رئيس وأعضاء مجلس الدفاع والأمن القومي بالتشاور مع رئيس الحكومة، وفي مدة لا تتجاوز شهراً من مباشرة المجلس الرئاسي مهامه. وذهبت الوثيقة إلى تضمين نقاط اختلاف جوهرية في الاتفاق الجديد عن الصخيرات، لتجاوز معضلة اعتماد الحكومة ووزرائها. فقد طالبت رئيس الحكومة الجديد بتقديم تشكيلته الحكومية لمجلس النواب في مدة أقصاها 30 يوماً، لاعتمادها خلال عشرة أيام، وفي حال اعتراض الأخير عليها مرتين، تحال التشكيلة الحكومية على المجلس الرئاسي لاعتمادها، وفي حال تعذّر الحصول على الثقة من المجلس الرئاسي يدعى ملتقى الحوار السياسي للانعقاد لاعتماد الحكومة الجديدة. والجديد المختلف عن الصخيرات هو القسم الثاني من النص، الذي يعطي المجلس الرئاسي ثم ملتقى الحوار حق إقرار الحكومة أو إسقاطها أو اعتماد سلطة تنفيذية جديدة.

وإن حددت الوثيقة بعض صلاحيات للحكومة الجديدة لم ينص عليها اتفاق الصخيرات مثل «تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية وعقد الاتفاقيات وتوقيع مذكرات التفاهم التي تخدم المرحلة التمهيدية»، إلا أنها أكدت ضرورة اضطلاع الحكومة بأهم أعمالها في «العمل على إنهاء حالة الصراع المسلح، وتنفيذ ما يتفق عليه من صيغ عملية لوقف إطلاق النار، وتوحيد مؤسسات الدولة كافة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية»، وتقديم مشروع لـ«التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واتخاذ كل التدابير اللازمة».

كما حدّدت طريقة لاختيار رئيس المجلس الرئاسي الجديد ونائبيه من خلال اقتراح الدوائر الانتخابية لأقاليم ليبيا الثلاثة، قبل أن تعرض الأسماء المرشحة على البعثة الأممية للتأكد من انطباق الشروط والمعايير التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي على الأسماء المقترحة من قبل التجمعات المحددة، ويختار أعضاء الملتقى رئيس وأعضاء المجلس بطريقة التصويت، على أن يكون الرئيس من الإقليم الذي لا ينتمي إليه رئيس الحكومة، فيما يختار النائب الأول والثاني بحسب ترتيب العدد السكاني للدوائر الانتخابية للإقليمين الآخرين.

ومن بين الاختلافات التي تضمنتها وثيقة الاتفاق الجديد، استمرار عمل ملتقى الحوار السياسي، بهدف متابعة تنفيذ الاتفاق الجديد بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة.

وحددت هيكل عمل الملتقى باختيار «سكرتاريا» للملتقى تتكون من خمسة أعضاء يختارهم الملتقى، لمتابعة وتقييم وتقويم المؤسسات المعنية بتنفيذ هذا الاتفاق بواقع نصف سنوي، وتحديد مدى التزام وكفاءة أداء تلك المؤسسات في تنفيذ المهام المحددة لها في المرحلة التمهيدية.

كذلك يُسمَح لأعضاء الملتقى الاجتماع مجدداً لـ«تعديل الاتفاق السياسي بما يعالج الإشكاليات التي تواجه المؤسسات المختارة»، بالتنسيق مع البعثة الأممية.

وقال سعيد، في افتتاح الملتقى أمس الإثنين، إنه «مقتنع بأن الحل لا يمكن أن يكون إلا ليبياً، وبأن شرعية الشعب الليبي ينبغي أن تخرج من صناديق الاقتراع وتبسطها على جميع أنحاء ليبيا، لأنه ليس هناك شرق وغرب، وهي ممهدات لتقسيم ليبيا وجب الانتباه لها». وأضاف أن «ليبيا اليوم على موعد مع التاريخ. هي خطوة مهمة لوضع دستور مؤقت وتواريخ محددة للانتخابات حتى تخرج إرادة الشعب الليبي من صناديق الاقتراع حرة منهية صوت الرصاص».

من جهتها، أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، أن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مهد لهذه الخطوة الهامة، و«أنهم ينتقلون من مراحل انتقالية إلى مرحلة اليقين وتحقيق الاستقرار والازدهار». واعتبرت أن الطريق إلى هذا الملتقى لم يكن سهلاً ولا مفروشاً بالورود»، وأنها واثقة من قدرة الفرقاء الليبيين على التوصل إلى حلول توافقية.

توافق مغربي فرنسي لوقف النار

أكد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان، أمس الإثنين، وجود توافق في الآراء بين الرباط وباريس حول ضرورة استمرار وقف إطلاق النار في ليبيا. وبالرغم من تأكيد لودريان على وجود مؤشرات إيجابية لحل الأزمة، إلا أنه دعا إلى توخي الحذر، وقال «اعتقد أن هناك مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بليبيا، لنقُل إنها مشجعة، على اعتبار أنه كانت هناك عمليات أدت إلى إحباط».

متابعة

حرب إثيوبيا: مئات القتلى في أيام

لا يزال رئيس الحكومة الإثيوبية آبي أحمد يتمسك بحربه على «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، والتي أدت خلال أيام إلى سقوط مئات القتلى في الإقليم

يحاول رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، الدفاع عن الحملة العسكرية التي تشنها الحكومة الاتحادية في إقليم تيغراي، شمالي البلاد، عبر تشديده على أن بلاده لا تنزلق إلى الفوضى، وذلك وسط مخاوف من اندلاع حرب أهلية في ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان (110 ملايين نسمة).

ويواصل آبي أحمد الحملة العسكرية التي أعلن عنها، الأربعاء الماضي، ضد الإقليم، رغم مناشدات دولية للحوار مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» بدلاً من المخاطرة باندلاع حرب أهلية.

وتجاهل دعوات من الأمم المتحدة والحلفاء في المنطقة للتفاوض مع القادة المحليين في تيغراي، وهي موطن جماعة عرقية قادت الائتلاف الحاكم على مدى عقود، إلى أن تولى آبي أحمد، وهو من «الأورومو»، السلطة في العام 2018. وعين آبي أحمد، الأحد الماضي، قادة جدداً للجيش والمخابرات والشرطة الاتحادية ووزيراً جديداً للخارجية، وهي تغييرات يقول محللون إنها جمعت حلفاء مقربين في مناصب عليا مع تصاعد حدة الصراع. وأعلنت مصادر عسكرية، لوكالة «رويترز» أمس الإثنين، سقوط مئات القتلى في الصراع في إقليم تيغراي.

وقال مسؤول عسكري في منطقة أمهرة المجاورة إن الاشتباكات أسفرت عن مقتل نحو 500 من قوات تيغراي، بينما ذكرت ثلاثة مصادر أمنية أخرى أن الجيش الإثيوبي خسر المئات خلال دفاعه عن القاعدة التي اتهمت السلطات القوات التابعة للجبهة بمهاجمتها أخيراً. وأعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، في بيان على «فيسبوك» أمس الإثنين، أن الطائرات التابعة للحكومة الاتحادية شنت أكثر من عشر ضربات جوية على المنطقة في الأيام القليلة الماضية.

وقال رئيس إقليم تيغراي دبرصيون جبرميكائيل، الذي يرأس «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، لوكالة «رويترز»، الأحد الماضي، إن الجبهة ستواصل الدفاع عن نفسها إلى أن توافق السلطات الاتحادية على التفاوض. وأشار جبرميكائيل إلى أن الحكومة المركزية لا تزال تقصف بعض الأهداف بالطائرات، معتبراً أن «الحكومة فقدت سيطرتها تماماً على تيغراي».

وكتب آبي أحمد، في تغريدات أمس الإثنين، أن «إثيوبيا ممتنة للأصدقاء الذين عبروا عن قلقهم... المخاوف من انزلاق إثيوبيا إلى الفوضى لا أساس لها، وتأتي نتيجة لعدم فهم أوضاعنا». وشدد على قدرة حكومته على إدارة الشؤون الداخلية للبلاد. وقال: «عملياتنا (العسكرية) تهدف إلى سيادة القانون وضمان السلام والاستقرار بشكل نهائي، من خلال تقديم من يزعزعون الاستقرار إلى العدالة». وأضاف: «لا أساس للمخاوف من انزلاق إثيوبيا إلى الفوضى، وسننهي عمليتنا من أجل إنفاذ القانون، كدولة ذات سيادة لديها القدرة على إدارة شؤونها الداخلية».

وكان مراقبون دوليون حذروا، أخيراً، من مخاطر الحرب الأهلية في هذه الدولة، والتي تشمل منطقة تيغراي المدججة بالسلاح، مشيرين إلى إمكانية أن تزعزع استقرار القرن الأفريقي المضطرب بالفعل. ويقول محللون إن قوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، التي تحكم المنطقة، هي قوات متمرسة بالقتال في المعارك، وتمتلك مخازن ضخمة من المعدات العسكرية.

وكان آبي أحمد دعا، في بيان أمس الأول، «المجتمع الدولي إلى إدراك السياق والتجاوزات المستمرة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي دفعت الحكومة الفيدرالية إلى تنفيذ عملية إنفاذ القانون». واعتبر أن «الهدف من العملية هو وضع حد للإفلات من العقاب بشكل نهائي ومعاقبة القوى التي تحركت لزعزعة استقرار البلاد والمنطقة». واتهم الجبهة بأنها «ترعى وتدرب وتجهز أي قوة مستعدة للانخراط في أعمال عنيفة وغير قانونية لعرقلة التحول الديمقراطي». وأضاف: «تبنت الجبهة قانون انتخاب غير قانوني، وهيئة انتخابية غير قانونية، وأجرت انتخابات غير شرعية فازت فيها بجميع مقاعد المجلس الإقليمي». وأوضح آبي أحمد «أنها قامت أيضاً بحشود عسكرية ضخمة بهدف ترهيب الشعب والحكومة الإثيوبية»، مشيراً إلى أن «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي تستحوذ على الأموال التي تهدف إلى المساعدة والتنمية، تستعد لهذا الاحتمال منذ 2018».

(رويترز، فرانس برس، الأناضول)

■ اختزال الصراع في #ليبيا على أنه صراع من أجل المال فقط يعتبر تفكيرا ناقصا وبعيدا عن الرؤية الشاملة للموضوع.

■ عدم سقوط #طرابلس كان في مصلحة الأمن القومي والوطني لكل من #الجزائر و#تونس.

■ لا تكن شاهد زور على وطن منهوب. مجلسكم لا يمثل أحداً سوى التوقيع على قوانين البيع والتطبيع #مقاطع #لن_أشارك_في_انتخابات_2020 #مقاطعون_لأجل_الوطن

■ لأن الوطن عالي والصحة غالية ولأن الصوت أمانة والموقف شهادة ولأن ذاكرتنا قصيرة ولكن وجعنا كبير ولأن مشوارنا طويل وحيلنا ضعيف ولأن المبادئ راسخة لأعماق الأرض ووجودك يعمل فرق: كن الكلمة، كن الموقف #مقاطعون_لأجل_الوطن #بدناش_انتخابات #الاردن_ينتخب #انتخابات_مجلس_النواب_2020

■ #أين_هو_الرئيس سؤال كان أيام حكم عبد العزيز #بوتفليقة الجزائر القديمة
#أين_هو_الرئيس سؤال اليوم ايام حكم عبد المجيد #تبون الجزائر الجديدة السؤال... ماذا تغير!!؟

■ قامت حرب في الصومال... نزح الشعب. قامت حرب في سورية.. نزح الشعب. قامت حرب في العراق... نزح الشعب.
قامت حرب في اليمن... نزحت الحكومة وبقي الشعب

■ إنّو إذا نصّ البلد أكلها كورونا وعدد الوفيات إلى تزايد بشو بينفع الاقتصاد يعني؟ لهالدرجة الناس ما عندها قيمة لحياتها وحياة ولادها؟ #كورونا_لبنان #كورونا

■ شو هي خطة اللبنانيين في حال أبرم بايدن صفقة نووية جديدة مع إيران مع احتمال إطلاق يد فروعها العسكرية في لبنان؟ قبول وتسوية مثل ما صار بعهد أوباما؟

■ مصر مفيهاش انتخابات ولا مجلس شعب ولا حياة سياسية دي مسرحية ومرتضي منصور سقط عشان هما قلبوا عليه بس إنك تشوفه مذلول ونهايته بتتكتب دي حاجة تفرح